



Analysis of Economic Recovery Variance After Crises

A Sample of Advanced and Emerging Economies *

Wazira Jouqi Mirzo⁽¹⁾, Suad Abdulkader Qasim⁽²⁾

University of Duhok - College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) wazira.joqi@uod.ac (2) suad.qasim@uod.ac

Key words:

Crises, economic recovery, economic resilience, determinants of recovery.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	29 Sep. 2025
Accepted	12 Oct. 2025
Available online	01 Jun. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Wazira Jouqi Mirzo
University of Duhok

Abstract:

This study aims to analyze the variance in economic recovery following crises for a sample of advanced and emerging economies over the period 1980–2024, within a theoretical framework supported by relevant economic literature. The study is grounded on the hypothesis that certain emerging economies in the sample possess a faster recovery capacity compared to some advanced economies, due to their economic flexibility which enhances their ability to adapt quickly to external shocks and crises. The research further assumes that the economic policies implemented by some countries before and after crises significantly contributed to accelerating economic recovery. Accordingly, the study seeks to assess the ability of countries to confront economic crises and their repercussions, considering the unique nature of each crisis. It also aims to analyze the variance in economic recovery, with a particular focus on the disparities in recovery trajectories among the countries in the sample, by examining different shapes of economic recovery (D, K, L, M, N, S, U, V, W, Z) and identifying the economic, social, and political determinants of each form during major crises, including Black Monday 1987, the Asian Financial Crisis 1997, the Subprime Mortgage Crisis 2008, and the COVID-19 pandemic. The study sample includes two groups of countries: advanced economies (United States, United Kingdom, Germany, Japan, Singapore) and emerging economies (China, Malaysia, Turkey, Mexico, Thailand). From an economic analysis perspective, the study reached several conclusions. Notably, some advanced economies, such as the United States, Germany, and Singapore, exhibited a U-shaped recovery during the 1987 crisis, reflecting a slow restoration of economic activity during that period. In contrast, recovery in certain other crises followed a V-shaped trajectory due to the institutional and financial strength these countries had acquired. However, the COVID-19 pandemic represented an exception, as these countries were unable to maintain a rapid V-shaped recovery, instead experiencing an L-shaped trajectory, influenced by the dual supply and demand shocks, reflecting the unconventional nature of the COVID-19 crisis as a health shock that simultaneously affected global supply chains and domestic demand. The study also highlights variance in the recovery capacity of emerging economies. For instance, Turkey, as an emerging economy, achieved a V-shaped recovery during both the 2008 and COVID-19 crises, benefiting from its prior experiences with the 1987 and 1997 crises, as well as other shocks encountered during the study period. This indicates a high degree of economic resilience, enabling adaptation to monetary and fiscal policies, labor market changes, and evolving demands of each stage. Based on these findings, the study proposes a set of recommendations aimed at enhancing economic resilience and accelerating recovery in the sample countries through proactive fiscal and monetary policies before crises escalate. Early intervention helps mitigate the depth of economic contraction and expedite the return to pre-crisis growth paths, transforming recovery from a slow U/L-shaped pattern to a rapid V-shaped trajectory.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

تحليل التباين في التعافي الاقتصادي بعد الازمات لعينة من الاقتصادات المتقدمة والناشئة

وزير جوقي ميرزو
جامعة دهوك - كلية الإدارة والاقتصاد
wazira.joqi@uod.ac

ا.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم
جامعة دهوك - كلية الإدارة والاقتصاد
suad.qasim@uod.ac

المستخلص

يسعى البحث الى تحليل التباين في التعافي الاقتصادي بعد الازمات لعينة من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال المدة 1980-2024 ، ضمن اطار نظري مدعم بالادبيات الاقتصادية التي تناولت الموضوع، انطلاقاً من فرضيات مفادها ان بعض الاقتصادات الناشئة ضمن عينة البحث لديها قدرة أسرع على التعافي مقارنة ببعض الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى ما تمتلكه من مرونة اقتصادية تزيد من قدرتها على التكيف السريع مع الصدمات الخارجية والأزمات، كما يفترض البحث ان السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها بعض الدول قبل الأزمة وبعدها أسهمت بشكل كبير في تسريع عملية التعافي الاقتصادي، ووفقاً لذلك يهدف البحث الى بيان مدى قدرة الدول على مواجهة الازمات الاقتصادية بتداعياتها وانعكاساتها في ظل اختلاف طبيعة كل ازمة، كما يهدف البحث، إلى تحليل التباين في التعافي الاقتصادي، مع التركيز على التفاوت في مسارات التعافي بين دول عينة البحث، عبر استعراض اشكال التعافي الاقتصادي المختلفة مثل (L, M, N, S, U, V, W, Z, D, K) مع تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة لكل شكل خلال الازمات (ازمة الاثنين الاسود 1987، الازمة الآسيوية 1997، ازمة الرهن العقاري 2008، ازمة كوفيد19) وقد تضمنت عينة البحث مجموعتين من الدول، المتقدمة والناشئة التي تمثلت في (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان ، سنغافورة) و (الصين، ماليزيا، تركيا، المكسيك، تايلند) على التوالي.

في سياق التحليل الاقتصادي، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها أن بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسنغافورة، أظهرت تعافي على شكل حرف U خلال أزمة 1987، مما يعكس بطء استعادة النشاط الاقتصادي في تلك المدة، كما تبين أن التعافي في بعض الازمات الأخرى اتخذ شكل حرف V نتيجة القوة المؤسسية والمالية التي اكتسبتها هذه الدول، إلا أن أزمة جائحة كوفيد-19 شكلت استثناء، إذ لم تتمكن هذه الدول من الحفاظ على سرعة التعافي على شكل حرف V، بل تراجعت إلى شكل حرف L، متأثرة بالأزمة المزدوجة على مستوى العرض والطلب، ويعكس هذا الطبيعة غير التقليدية لأزمة كوفيد-19، كأزمة صحية أثرت في الوقت نفسه على سلاسل الإمداد العالمية والطلب الداخلي، كما أظهرت نتائج البحث الخاصة بتحليل سرعة التعافي تباين في قدرة الاقتصادات الناشئة على التعافي إذ تمكنت تركيا كالاقتصاد ناشئ من تحقيق شكل تعافي على شكل حرف V في ازمتي 2008 وكوفيد19، مما يدل على استفادتها من تجاربها السابقة في ازمتي 1987 وازمة 1997 إضافة الى الازمات التي تعرض لها الاقتصاد التركي خلال مدة البحث الامر الذي يفسر وجود مرونة اقتصادية عالية أسهمت في التكيف مع السياسة النقدية والمالية ومع تغيرات سوق العمل والاستجابة لمتطلبات المرحلة. واستناداً إلى هذه النتائج، خرج البحث بمجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية وتسريع وتيرة التعافي لدول عينة البحث عبر تبني سياسات مالية ونقدية استباقية قبل تفاقم الازمات، بدلاً من

الاكتفاء بحدود الفعل المتأخرة، فالاستجابة المبكرة تساهم في الحد من عمق الانكماش وتسريع وتيرة العودة إلى مسار النمو الاقتصادي لما قبل الأزمة، مما يساعد على تحويل مسار التعافي من نمط (U/L) البطيء إلى نمط (V) السريع.
الكلمات المفتاحية: الازمات، التعافي الاقتصادي، المرونة الاقتصادية، محددات التعافي.

المقدمة:

تواجه اقتصادات العالم بغض النظر عن مستويات تقدمها، سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي تختلف في حدتها وامتداد أثارها بين الدول، إذ أصبحت الازمات سمة ملازمة للنظام الاقتصادي العالمي، حيث تتجلى في صدمات مالية أو نقدية أو تجارية تؤثر بطرق متنوعة على الاقتصاد القومي، مع تزايد الترابط بين الأسواق العالمية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح المالي والتجاري، أصبحت آثار الازمات تنتقل بسرعة من دولة إلى أخرى عبر قنوات متعددة مثل التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال وسلاسل الإمداد العالمية، وبذلك، لم تعد الاقتصادات المحلية معزولة عن التطورات العالمية، بل أصبحت أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية، وأكثر حاجة إلى سياسات استجابة مرنة وسريعة تتناسب مع طبيعة كل أزمة وسياقها الاقتصادي.

حظيت الازمات الاقتصادية باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والنقاشات الأكاديمية، نظراً لما تتركه من آثار واسعة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والاستثمار والصادرات، أظهرت التجارب أن استجابة الدول للازمات تختلف وفقاً لبنيتها الاقتصادية ومستوى مرونتها ومدى فعاليتها سياساتها الاقتصادية، لذلك، أصبح تحليل مرحلة ما بعد الأزمة، أي مرحلة التعافي الاقتصادي، من المحاور الأساسية في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لما تمثله من اختبار حقيقي لقدرة الاقتصادات على استعادة نشاطها واستدامة نموها.

تعد عملية التعافي الاقتصادي من الازمات من أعقد المراحل التي تمر بها الدول، إذ تعتمد على سرعة التعافي وعمقه على مجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل طبيعة الأزمة، والقدرات المؤسسية، ومستوى الانفتاح الاقتصادي، والسياسات النقدية والمالية المطبقة، فضلاً عن مدى مرونة الهياكل الإنتاجية والقطاعية، كما يختلف نمط التعافي من دولة إلى أخرى، حيث تأخذ بعض الاقتصادات مسار تعافي سريع على شكل حرف (V)، بينما تواجه أخرى تعافياً بطيئاً أو ممتداً على شكل (L) أو (U)، بحسب تفاعلها مع الصدمة ومدى استعدادها المؤسسي لمواجهتها. تتجلى الحالة المدروسة في المقارنة بين دول متقدمة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان، وسنغافورة) ودول ناشئة (الصين، ماليزيا، تركيا، المكسيك، وتايلاند)، بهدف تحليل أشكال التعافي الاقتصادي المختلفة مثل (D, K, L, M, N, S, U, V, W, Z) في سياقات أزمات عالمية كبرى، منها: أزمة الاثنين الأسود (1987)، والأزمة الآسيوية (1997)، وأزمة الرهن العقاري (2008)، وأزمة كوفيد-19 (2020).

أهمية البحث:

تكمُن أهمية هذا البحث في سعيه إلى تحليل التباين في التعافي الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، مع التركيز على شكل التعافي وسرعته خلال الازمات الاقتصادية الكبرى: 1987، 1997، 2008، و2020، وبالأخص أزمتي 2008 وجائحة كوفيد-19، كما تكمن أهمية البحث في بيان تداعيات كل أزمة وانعكاساتها على اقتصادات تلك الدول، عبر استعراض كيفية تحقيق التعافي وفق أشكال متعددة تعكس واقع الدولة ومسار التعافي فيها، كما يبرز البحث الدور الحاسم للعوامل المحددة للتعافي في إحداث تفاوت واضح بين الدول في قدرتها على امتصاص الصدمات واستعادة النشاط الاقتصادي، مع مراعاة الاختلافات

في مستوياتها الاقتصادية وهيكلها المؤسسية ومرونتها الاقتصادية، من هذا المنطلق، يساهم البحث في تقديم فهم أعمق للآليات التي تعزز قدرة الدول على الصمود الاقتصادي واستعادة الاستقرار بعد الأزمات.

مشكلة البحث:

تواجه العديد من الدول صعوبات كبيرة في التعافي من الأزمات، الأمر الذي من شأنه أحداث تباطؤ في استعادة مستويات النمو والاستقرار وفق ما كانت عليه قبل الأزمة رغم استخدام أدوات و سياسات متنوعة منها السياسة المالية والنقدية، إذ تتسبب الأزمات المتكررة والتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية في تفاقم الفجوة في مستويات التقارب الاقتصادي بين الدول مما يزيد فجوة التباين ويعيق بذلك الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الصعوبات التي تواجه الدول في سعيها للعودة إلى مسارات النمو المستدام.

هدف البحث:

يسعى البحث الى بيان مدى قدرة الدول على مواجهة الازمات الاقتصادية بتداعياتها وانعكاساتها في ظل اختلاف طبيعة كل ازمة، كما يهدف البحث، إلى تحليل التباين في التعافي الاقتصادي، مع التركيز على التفاوت في مسارات التعافي بين دول عينة البحث، عبر استعراض اشكال التعافي الاقتصادي المختلفة مثل (D, K, L, M, N, S, U, V, W, Z) مع تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة لكل شكل.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- 1- ان بعض الاقتصادات الناشئة ضمن عينة البحث لديها قدرة أسرع على التعافي مقارنة ببعض الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى ما تمتلكه من مرونة اقتصادية تزيد من قدرتها على التكيف السريع مع الصدمات الخارجية والأزمات.
- 2- ان السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها بعض الدول قبل الأزمة وبعدها ساهمت بشكل كبير في تسريع عملية التعافي الاقتصادي.
- 3- يفترض البحث ان لكل ازمة سمات معينة يتحدد من خلالها شكل التعافي ومدته بين الدول.

عينة البحث والمدة الزمنية:

سيتم الاعتماد على عينة متنوعة من الدول، نظرا لتباين تأثير وانعكاسات الازمات الاقتصادية على حالة المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول وعلى سرعة التعافي الاقتصادي، وذلك لاختلاف وتباين الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والجغرافي لتلك الاقتصادات وعلى وفق ذلك تم اختيار الدول الآتية ضمن الاقتصادات المتقدمة (الولايات المتحدة، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان، سنغافورة) والدول ضمن الاقتصادات الناشئة (الصين، ماليزيا، تركيا، المكسيك، تايلند)

اما فيما يخص المدة الزمنية للبحث فقد تم تحديد المدة من 1980-2024 ويعود سبب اختيار هذه المدة لتعرض الاقتصاد العالمي لمجموعة من الازمات (ازمة الاثنتين الاسود 1987، الازمة الاسيوية، ازمة الرهن العقاري، ازمة كوفيد 19) والتي كان لها تأثير وتداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي خاصة الاقتصادات المتقدمة والناشئة سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث وتأكيد فرضياته، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي سببهم في عرض الأساس النظري للدراسة والذي من خلاله سيتم بيان سرعة التعافي الاقتصادي بين بلدان عينة البحث خلال ازمة 1987 وازمة 1997 وازمة الرهن العقاري 2008 وازمة كوفيد 19، كما سيتم التركيز على تحليل سرعة التعافي لدول عينة البحث خلال ازمتي 2008 وكوفيد 19.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والآطار المفاهيمي والنظري للآزمات الاقتصادية

أولاً: الدراسات السابقة

1. دراسة (Hong and Tang, 2010) تحت عنوان "Crises in Asia: Recovery and Policy Responses" "الآزمات في آسيا: التعافي واستجابات السياسات": ركزت الدراسة على مقارنة التعافي من الركود الاقتصادي والآزمات المالية في عينة من الاقتصادات الآسيوية النامية، وإجراء مقارنة لها مع بعض اقتصادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مع التركيز على دور السياسات الاقتصادية الكلية في دعم هذا التعافي، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن وتيرة التعافي وفعالية السياسات الكلية تختلف بين الاقتصادات الآسيوية النامية واقتصادات الـ OECD، وأن السياسات المضادة للدورة الاقتصادية قد يكون لها أثر متفاوت في تسريع عملية التعافي من الآزمات.

هدفت الدراسة إلى تقديم حقائق نمطية حول مسار التعافي من الركود الاقتصادي، وتحليل كيفية استجابة كل من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع المالي (متمثلاً في الائتمان المحلي وأسعار الأسهم)، للسياسات الاقتصادية الكلية في الفترات التي تلي الآزمات. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية وربع سنوية غير متوازنة (panel data) شملت 21 اقتصاداً نامياً في آسيا و 21 اقتصاداً من أعضاء الـ OECD استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية، منها الانحدار الخطي لتحليل تأثير السياسات الكلية على معدلات التعافي، وتحليل البقاء (survival analysis) لقياس طول فترة بقاء الاقتصاد تحت الذروة السابقة، بالإضافة إلى تقدير بروبيت (probit estimation) لتحديد احتمالية التعافي السريع أو البطيء. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج حيث أوضحت أن وتيرة التعافي من ركود الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الآسيوية النامية ابطأ قليلاً مقارنة بنظيراتها في الـ OECD، إلا أن هذا الفرق عادة لا يكون معنوي إحصائياً عند استبعاد الحالات الشاذة، كما أظهرت النتائج أن الاقتصادات الآسيوية تتسم بدرجة تقلب أعلى خلال فترات الركود والتعافي، وأن التعافي من الآزمات المالية (تقلص الائتمان وانخفاض أسعار الأسهم) لا يختلف جوهرياً بين المنطقتين، مع تسجيل معدلات نمو أعلى في المتغيرات المالية في آسيا بعد مرحلة القاع مباشرة.

من حيث السياسات الاقتصادية الكلية، تبين أن الاقتصادات الآسيوية تعتمد بدرجة أكبر على السياسات المالية (زيادة الإنفاق الحكومي) مقارنة بالسياسات النقدية خلال فترات الركود، في حين أن اقتصادات الـ OECD تستخدم السياسات المالية والنقدية معاً وبفعالية أكبر. وأظهرت التحليلات أن السياسات المضادة للدورة الاقتصادية تساهم بوضوح في تعزيز التعافي، خاصة في الاقتصادات الآسيوية حيث ارتبطت الزيادات التقديرية في الإنفاق الحكومي وخفض أسعار الفائدة بتحسين واضح في معدلات النمو بعد الركود.

2. دراسة: (Claessens, et al : 2010) تحت عنوان: "The Global Financial Crisis: How Similar? How Different? How Costly?" "الأزمة المالية العالمية: ما مدى التشابه؟ ما مدى التكلفة؟ ما مدى الاختلاف؟" هدفت الدراسة إلى تحليل الأزمة المالية العالمية 2007-2009 من خلال مقارنة خصائصها وتداعياتها الاقتصادية مع آزمات سابقة لدول متعددة، اعتمد الباحثون في تحليلهم على بيانات تغطي 120 أزمة مصرفية، 80 أزمة عملة، 20 أزمة دين سيادي، جمعت من تجارب عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة، وقد ركزت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية:

أ- مدى تشابه الأزمة المالية العالمية مع الآزمات السابقة

ب- الخصائص الفريدة التي ميزت هذه الأزمة عن غيرها

ت- حجم التكلفة الاقتصادية المترتبة على تلك الأزمة مقارنة بالتجارب السابقة

أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية 2007-2009 كانت أعمق وأكثر اتساعاً من معظم الآزمات السابقة، حيث امتدت آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل غير مسبوق، كما تميزت بسرعة انتشارها عالمياً وبالتشابك الكبير في الأنظمة المالية، ما ساهم في تضخيم حدة الانكماش الاقتصادي. كذلك فقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الاقتصادية للأزمة من حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات البطالة كانت أكبر في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، على خلاف آزمات سابقة كانت تأثيراتها الأشد في الاقتصادات الناشئة، وأشارت إلى أن دور السياسة النقدية والمالية كان حاسماً في احتواء الأزمة، خاصة في ظل ضعف أدوات السوق التقليدية.

3. دراسة (Yurtsever: 2011) بعنوان "Investigating the Recovery Strategies of European Union from the Global Financial Crisis" "استقصاء استراتيجيات التعافي في الاتحاد الأوروبي"

من الأزمة المالية العالمية": سعت هذه الدراسة الى قياس وتحليل اثر المبادرات الاستراتيجية التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي للتعافي الاقتصادي في اوروبا بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وازمة الديون السيادية في منطقة اليورو، على كل من الدين العام، الناتج المحلي الاجمالي، والبطالة لتلك الدول خلال الفترة من 2007 الى 2010. تمثلت عينة الدراسة في بعض الدول الاعضاء الاكثر تضرراً، مثل اليونان وايرلندا والبرتغال.

اظهرت نتائج الدراسة ان معظم دول الاتحاد الاوروبي شهدت تدهوراً اقتصادياً حاداً، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي في بعض دول وسط وشرق اوروبا بنسبة تصل الى 18%، كما ارتفعت معدلات البطالة في منطقة اليورو من 7.5% في 2008 الى 9.4% في 2010، وسجلت الدول عجزاً في الميزانية بمعدل 7% من الناتج المحلي الاجمالي وديون عامة تجاوزت 80%، الامر الذي دفع دول العينة بعد بداية التعافي العالمي في الربع الاخير من 2009، للجوء الى الاتحاد الاوروبي طلباً للمساعدة بسبب ارتفاع تكاليف ديونها.

تناولت الدراسة بشكل مفصل آليات جديدة تم تقديمها، مثل آلية الاستقرار المالي الاوروبية وصندوق الاستقرار المالي الاوروبي، بهدف تجنب الازمات المستقبلية، ورغم السياسات والاستراتيجيات المعتمدة للحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الحوكمة، الا ان استجابة الدول لم تكن متوافقة مع تلك السياسات، مما اخر تعافيتها مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الاخرى، يعود ذلك الى مشاكل الديون السيادية ونقص التنسيق بين الدول، والتي تعزى الى ضعف التكامل والاستقرار السياسي، في ظل ضعف استجابة الاسواق بشكل فوري وكامل لحزم الانقاذ والاصلاحات الهيكلية الاخرى مما اعاق جهود تلك المبادرات. وفقاً لسباق الدراسة فان الازمة المالية لعام 2008 لم تكن السبب الوحيد وراء الركود، بل كانت هناك عوامل اخرى مثل السياسات غير المستدامة والاستخدام غير الفعال للموارد.

4. دراسة (Yang: 2024) تحت عنوان Trends and development of fiscal and monetary policies of G7 countries during the post-pandemic era المالية والنقدية في دول مجموعة السبع خلال مرحلة ما بعد الجائحة": قدم الباحث دراسة تحليلية شاملة تناولت السياسات المالية والنقدية التي تبنتها دول مجموعة السبع (G7) خلال مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، للمدة 2020-2023، بهدف تقييم مدى فعاليتها في تعزيز التعافي الاقتصادي العالمي، تأتي اهمية هذه الدراسة من الالهية النسبية لدول المجموعة، اذ تمثل نحو 40% من الناتج العالمي، ما يجعل توجهاتها الاقتصادية مرجعاً رئيساً في صياغة السياسات الدولية. استندت الدراسة إلى بيانات صادرة عن مؤسسات دولية رصينة مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى جانب تقارير البنوك المركزية، وسعت للإجابة عن تساؤلات محورية، من أبرزها: إلى أي مدى اسهمت التدابير المالية (كالمدفوعات المباشرة، اعانات البطالة، وتأجيل الضرائب) والتدخلات النقدية (مثل خفض اسعار الفائدة، التيسير الكمي، وبرامج الاقراض) في دعم النمو الاقتصادي والتوظيف، والحد من الضغوط التضخمية؟ وما اوجه التشابه والاختلاف بين استراتيجيات دول المجموعة في هذا السياق؟

اظهرت النتائج ان استجابات دول المجموعة جاءت واسعة النطاق، لكنها تفاوتت في الحجم والفاعلية، فقد اعتمدت الولايات المتحدة واحدة من اضخم حزم الدعم المالي بقيمة 1.6 تريليون دولار (7.5% من الناتج المحلي)، تضمنت مدفوعات مباشرة للأفراد وتوسيع اعانات البطالة، فضلاً عن حزم انفاق، قروض، وضمانات ضريبية، في المقابل، اقرت اليابان اكبر حزمة بين دول المجموعة بما يعادل 10% من ناتجها المحلي، شملت تحويلات نقدية للأسر وحوافز واسعة للشركات، اما دول اخرى مثل ايطاليا والمملكة المتحدة فقد جاءت استجاباتها اقل نسبياً من حيث الحجم والنطاق.

وفي هذا السياق بيّنت الدراسة ان هذه السياسات اسهمت في تخفيف حدة الركود، غير ان وتيرة التعافي لم تكن متجانسة بين الدول، اذ اظهرت بعض الاقتصادات مثل الولايات المتحدة والمانيا تعافياً أسرع مقارنة بدول اخرى كابطاليا والمملكة المتحدة. ويعزى هذا التباين إلى اختلاف حجم ونطاق التدخلات الحكومية، اضافة إلى التفاوت في البنية التحتية وقوة وكفاءة المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى ان جائحة كوفيد-19 شكلت صدمة غير مسبقة مقارنة بالازمات السابقة، حيث انكمش الاقتصاد العالمي في عام 2020 بنسبة 2.8%، بينما تراجعت اقتصادات دول المجموعة بمعدل 4.5%، وهي نسب تفوق بكثير الانكماش المسجل خلال ازمة 2008، وعليه، فقد تطلبت هذه الازمة تدخلات مالية ونقدية غير تقليدية وواسعة النطاق.

5. دراسة (Wen Long et al., 2025) تحت عنوان "Government spending, political dynamics, and economic recovery: a cross-national analysis of fiscal resilience" "الإنفاق الحكومي والديناميكيات السياسية والتعافي الاقتصادي: تحليل مقارنة للمرونة المالية عبر الدول". تضمنت هذه الدراسة تحليل مقارنة لـ 30 دولة من دول الأسواق الناشئة والنامية خلال الفترة 2002-2022، لتحليل أربع نماذج ديناميكية تمثل تأثيرات مختلفة للصدمات الاقتصادية: صدمات الطلب والعرض، الأزمات المالية، الأزمات السياسية، والأزمات المرتبطة بالوباء والعوامل الاجتماعية، استخدمت الدراسة طريقة العزوم المعممة (GMM). وأظهرت نتائج الدراسة أن الصدمات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل البطالة، التضخم، مشاركة القوى العاملة، الإنفاق الصحي وجودة الأنظمة التنظيمية، حيث يتفاعل الاقتصاد بشكل مختلف حسب نوع الصدمة وظروف البلد، وفي هذا السياق، بينت الدراسة أن معدل البطالة والتضخم لهما أثر إيجابي معنوي على حدة الصدمات الاقتصادية، بينما لعب الإنفاق الصحي وجودة التنظيم دوراً معقداً في التخفيف من هذه الصدمات. من الناحية المالية أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال والثروة الضريبية ترتبط إيجابياً مع الصدمات، في حين أن الدين العام وتطور القطاع المالي قد يفاقمان حدة الصدمات الاقتصادية في بعض الحالات، أما الجانب المتعلق بالسياسة المالية والتجارية، فكان الإنفاق الحكومي والتجارة من العوامل التي تزيد من حدة الصدمات، بينما الاستقرار السياسي وحكم القانون يظهران دوراً متبايناً في التخفيف من الصدمات. أما فيما يتعلق بالوباء والعوامل الاجتماعية، فقد ابرزت الدراسة دوراً إيجابياً لمؤشر الوباء ونمو السكان في زيادة حدة الصدمات، بينما يساهم مؤشر التنمية البشرية والإنفاق على التعليم والبنية التحتية في تخفيف أثرها. لذا تؤكد الدراسة على أهمية التكامل بين السياسات المالية والسياسية والاجتماعية في بناء قدرة اقتصادية أكثر مرونة تجاه الصدمات، كما تدعو إلى تبني سياسات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية لضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز التعافي المستدام. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الصدمات الاقتصادية في البلدان النامية ليست ظاهرة موحدة، بل تتأثر بمجموعة معقدة من العوامل المالية، السياسية، والاجتماعية، مما يتطلب استراتيجيات سياسات متعددة الأبعاد للتعامل معها.
6. دراسة (Mia & Chowdhury: 2025) تحت عنوان "Post-COVID-19 economic recovery and growth: A comparative study of emerging markets" "التعافي والنمو الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19: دراسة مقارنة للأسواق الناشئة". سعت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد 19 اعتماداً على أسلوب الانحدار الخطي، لامتداد نموذج قياسي استخدم الإنفاق الحكومي، التضخم، الاستثمار الأجنبي والدين الخارجي كمؤشرات مستقلة إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تابع للمدة 2019-2022 لعينة من 132 دولة موزعة جغرافياً (دول جنوب آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية) هدفت الدراسة من خلال ذلك إلى بيان أثر تلك المتغيرات في حالة التعافي الاقتصادي مع اختلاف مستويات التنمية والموقع الجغرافي. توصلت نتائج القياس والتحليل إلى أن متغير الدين الخارجي أظهر تأثير سلبي على مسار التعافي بعد الجائحة كذلك الأمر بالنسبة للإنفاق الحكومي والإنفاق الصحي مما دل على سوء تخصيص الموارد نحو قنوات الإنفاق خلال مدة الأزمة وفي هذا السياق فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة شككت في الأفكار الكينزية التقليدية التي تؤكد على فعالية الإنفاق الحكومي والإنفاق الصحي إذ تبين أن سوء توجيه الإنفاق يعيق النمو ولا يعمل على تحفيزه، كما جاء تأثير الاستثمار الأجنبي إيجابياً وذو دلالة احصائية في دعم التعافي الاقتصادي مما عزز بذلك من دور الاستثمار الأجنبي في تسريع عملية التعافي الاقتصادي بينما أظهر التضخم تأثيراً ضعيفاً في دفع عملية التعافي وتحسين النمو الاقتصادي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن عبء الدين العام بما تضمنته من تراكم الديون المرتفعة أعاق النمو الاقتصادي في الكثير من دول عينة الدراسة إذ اعتمدت تلك الدول على توجيه الموارد إلى خدمة الدين بدلاً من توجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة.

وفي سياق الدراسة وما توصلت اليه من نتائج اوصى الباحثين بضرورة العمل على تحسين ادارة الدين الخارجي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية لدعم النمو كذلك زيادة توجيه الانفاق العام نحو قطاعات انتاجية كالتيكنولوجيا والتعليم والبنية التحتية مع ضبط معدل التضخم كما اوصت الدراسة بضرورة اجراء دراسات اخرى حول ذات الموضوع لاعتماد مدة زمنية اطول من شأنها بيان اثر السياسات الاقتصادية في التعافي بشكل اعمق.

ثانياً: الأطار المفاهيمي والنظري للالتزامات الاقتصادية

❖ مفهوم الأزمة:

يعد مصطلح الأزمة شائعاً في الأوساط الاجتماعية، ويُستخدم للإشارة إلى مشكلة تثير نقاشات حادة حول تحديد مفاهيم معينة واتجاهات محددة في القضايا العامة والخاصة، بما في ذلك مجالات السياسة والاقتصاد والعلاقات العسكرية والاجتماعية، مما يعكس تنوعها وتشعبها وتعقيدها (عثمان، 2021، : 618). انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن مفهوم الأزمة متعدد الأبعاد، ويشير إلى حالة صعبة أو وضع حرج يمر بفترة من الاضطراب والانحراف عن المسار الطبيعي، وعادةً ما تُستخدم هذه التسمية لوصف حالات تنسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار، وتسيطر عليها التوترات والمخاطر، بما يعكس الانقطاع عن الحالة المتوقعة من التوازن أو مسار التنمية. (Nteka, 2021 : 64)

وفي هذا السياق تُعد الأزمة الاقتصادية أحد أهم أشكال الأزمات التي تصيب الأنظمة الاقتصادية، حيث تنعكس مظاهر الاختلال في الجوانب المالية والإنتاجية والنقدية، مسببة تراجعاً في النشاط الاقتصادي العام وما يرافقه من تداعيات اجتماعية ومالية تتطلب تدخلات عاجلة لاستعادة التوازن والاستقرار. تتفق معظم التعريفات على أن الأزمة الاقتصادية تتضمن أربعة عناصر رئيسة (Nassar et al, 2024:154)

1. تهديد للمؤسسات والاقتصاد.

2. عنصر المفاجأة.

3. وقت قصير لاتخاذ القرار.

4. عدم القدرة على الحفاظ على النظام السابق.

تُعرف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة انكماش مفاجئ وشامل تضرب الاقتصاد في عمقه، وتؤثر في علاقات المدين والدائن، والإنتاج والاستهلاك، وفي نفسية المتعاملين بالأسواق، وهي ليست مجرد اختلال في جانب من جوانب الاقتصاد، بل هي تفاعل معقد بين انهيار الثقة، وتعرثر السداد، وتراجع الطلب، وتجميد الائتمان، وزيادة العرض عن الطلب. (Patterson, 2015: 136)

تُعد الأزمة الاقتصادية حالة مفاجئة تستدعي اتخاذ قرارات سريعة لمواجهتها، وغالباً ما تكون الأطراف المعنية غير مهيأة أو غير قادرة على تحمل المسؤوليات الناتجة عنها بالشكل المطلوب، وتشكل هذه اللحظات الحرجة تحدياً كبيراً، إذ تتطلب مهارات متقدمة في الإدارة والتعامل مع الظروف الجديدة، سواء كانت سلبية أو إيجابية.

تمثل الأزمة الاقتصادية نقطة تحول مفصلية، تتجاوز حدود المشكلة الاقتصادية البسيطة إلى لحظة فارقة تتجسد فيها الضغوط المتعددة (اقتصادية، سياسية، نفسية)، وتتطلب استجابة سريعة وفعالة لتفادي انهيار أوسع قد يحدث، وقد تتخذ الأزمة الاقتصادية أشكالاً مختلفة مثل التضخم الركودي، أو الركود، أو الكساد الاقتصادي. (Cazan & Cucos, 2013: 22)

وفقاً لذلك يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها فترة محددة ضمن ديناميكية النظام الاقتصادي، تنسم بظهور مجموعة من الصعوبات أو النزاعات أو التوترات التي تعيق الأداء الطبيعي للاقتصاد، وتخلق ضغوطاً كبيرة تستدعي إجراء العديد من التغيرات والتحولات، إذ خلال مدة الأزمة تتطور التهديدات إلى مخاطر فعلية تضع النظام الاقتصادي لكل دولة في حالة عدم الاستقرار.

❖ خصائص الالتزامات:

تعتبر الأزمة الاقتصادية حالة مفاجئة تستدعي اتخاذ قرارات سريعة لمواجهتها، وغالباً ما تكون الأطراف المعنية غير مهيأة أو غير قادرة على تحمل المسؤوليات الناتجة عنها بالشكل المطلوب، ما يجعل هذه اللحظات الحرجة تشكل تحدي كبير، حيث تحتاج إلى مهارات متقدمة في الإدارة والتعامل مع الظروف الجديدة التي قد تنشأ، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فهي تمثل نقطة تحول مفصلية، تتجاوز حدود المشكلة الاقتصادية البسيطة إلى كونها لحظة فارقة تتجسد فيها الضغوط المتعددة (الاقتصادية، السياسية، النفسية)، وتتطلب استجابة سريعة وفعالة لتفادي انهيار أوسع قد يحدث، وهذا ما يجعل دراستها وتحليلها ضرورة

أساسية لفهم كيفية بناء القدرة على التكيف والتعافي، المخطط (1) يبين بوضوح مجموعة من خصائص الازمات التي تعد في الوقت ذاته تحديات امام الدول والشركات والمؤسسات والتي تظهر مدى الحاجة الى اعتماد سياسات مغايرة في ادارة الازمة حسب طبيعة الازمة وشدتها ومدتها.



مخطط (1) خصائص الازمات

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجانب النظري ضمن المصادر الاتية: (بورزان، 2021: 9-10)، (الحفنى، 2017: 16-17). (Wernli et al, 2023: 2-3). على الرغم من تعدد الازمات الاقتصادية خلال مدة البحث، فإننا سنركز على أزميتين حظيتا بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وهما أزمة الرهن العقاري وأزمة كوفيد-19، واللذان سيتم عرضهما على النحو الآتي:

❖ الأزمة المالية العالمية 2008

شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة بين 2008 و2009 واحدة من أشد الصدمات الاقتصادية منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، وأعمق انكماش اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وتعد هذه الأزمة المالية العالمية الثالثة من نوعها منذ الكساد الطويل الذي حدث بين عامي 1873 و1879، وهي نادرة الحدوث مقارنة بالتقلبات الاقتصادية المعتادة (Shelburne, 2010: 1). تعود جذور الأزمة إلى القطاع العقاري، إذ أدى الانخفاض الحاد في أسعار العقارات إلى تدهور قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأفراد والمؤسسات، إلا أن الأزمة كانت نتاجاً تراكمياً لعدة عوامل تاريخية واقتصادية، منها التحول في نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ حل الدولار الأمريكي محل الذهب كعملة احتياط دولية وفقاً لاتفاقية بريتون وودز، دون وجود تغطية ذهبية، كما أسهمت أزمات سابقة، مثل انهيار البورصات في 1987 و1988، وتراكم الوفورات المالية من الأسهم والسندات والمشتقات بين 1989 و2001 في خلق بيئة مالية هشة، فضلاً عن ذلك، أسهمت حرب الخليج الثانية في تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى السوق الأمريكية، مما أدى إلى فائض في الموازنة وتراجع في المديونية والبطالة، ونمو غير مستدام في أسواق المال، ولاسيما في قطاع العقارات الذي شهد تضخماً كبيراً حتى انفجرت الفقاعة في 2007 (الخليل، 2009: 15-16).

بدأت ملامح الأزمة تتشكل داخل الاقتصاد الأمريكي منذ أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، لكنها ظهرت بشكل جلي في العام 2008، والتي تعد من أعنف الازمات الاقتصادية والمالية عالمياً، فقد شهدت أسعار الفائدة مستويات منخفضة تراوحت بين (1% و2%)، ما شجع على زيادة الاقتراض والاستثمار العقاري، مع ارتفاع مستمر في أسعار العقارات وأسهم الشركات العقارية في الولايات المتحدة ودول أخرى، في حين شهدت قطاعات اقتصادية أخرى تراجعاً في الأسواق المالية، مما دفع الأفراد والشركات إلى الاستثمار في العقارات كأصول طويلة الأجل (دليلية وآخرون، 2009: 8-9).

رافق الأزمة الاقتصادية العالمية ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية بين عامي 2002 و2008، إذ تأثر الاقتصاد العالمي بهذه الزيادات في وقت كانت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعانين من تباطؤ اقتصادي شديد، وبلغ الانخفاض في النشاط الاقتصادي ذروته في العام 2009، مما عمق الأزمة بشكل كبير، كما شهدت الأسعار تقلبات حادة بين عامي 2010 و2011، قبل أن تتراجع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، في حين انخفض مؤشر أسعار المعادن من (230) نقطة في 2011 إلى (108) نقطة في 2016 (Demirbas, 2017: 65-64). وفقاً لذلك، يُعزى السبب الرئيس للأزمة إلى التغيرات في معدل

الفائدة، الذي ارتفع من (1-2%) في بداية العقد إلى (5%) في 2004، ثم إلى (8%) في 2006، ما أدى إلى أزمة الرهن العقاري في 2007، والتي تعد السبب الرئيس للأزمة المالية العالمية، ونتج عن ذلك نقص حاد في السيولة المالية وغياب الثقة بين العملاء والبنوك، مما حوّل الأزمة إلى أزمة نقدية، كما أدى التوريق (عملية تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول) دوراً محورياً في تحويل الأزمة المحلية إلى أزمة مالية عالمية، إذ قامت البنوك بتحويل الديون العقارية إلى أوراق مالية بوصفها أصولاً ذات قيمة مرتفعة، دون فهم حقيقي لمخاطر هذه الديون، وعندما انفجرت فقاعة الرهن العقاري، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بين البنوك والمؤسسات المالية عالمياً، مما زاد من حجم الخسائر وانتشار الأزمة إلى مختلف أنحاء العالم (Demyanyk & Van Hemert, 2008: 2-3).

على الصعيد العالمي، تسببت الأزمة في تباطؤ حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث انخفض النمو من 8.3% في 2007 إلى 6.1% في 2008، ثم إلى 2.4% في 2009، مع خسارة تراكمية بنحو 7.5% بين عامي 2008 و2010 (Dolphin & Chappell, 2010: 2-3). أما في الولايات المتحدة، فقد تفاقمت المعانات الاقتصادية، إذ وصل العجز في الميزانية إلى (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وزادت المديونية العامة إلى (64%)، كما تباطأ النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية والطاقة، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم الذي تجاوز (5.4%)، وانخفاض ثقة المستهلكين، وتراجع بناء المساكن بنسبة (6%)، وهبوط سعر العملة المحلية، وتراجع أرباح البنوك (Baily & Elliott, 2009: 2-4)، انعكست الأزمة أيضاً على الاقتصاد العالمي من خلال خسائر ضخمة تعرضت لها البنوك حول العالم، مما أدى إلى تراجع في الاقتراض بين البنوك وعدم استقرار في الأسواق المالية، شطبت نحو 25 بنكاً ما يزيد على 300 مليار دولار من قيمة أصولها بسبب انخفاض قيمة الأوراق المالية، كما أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى تحذيرات بشأن تأثير الأزمة، وتضررت الصين التي تصدر حوالي (21%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وشهدت اليابان تراجعاً في النمو الاقتصادي وعدم استقرار في أسواق الأسهم (دليلة وآخرون، 2009: 13-17).

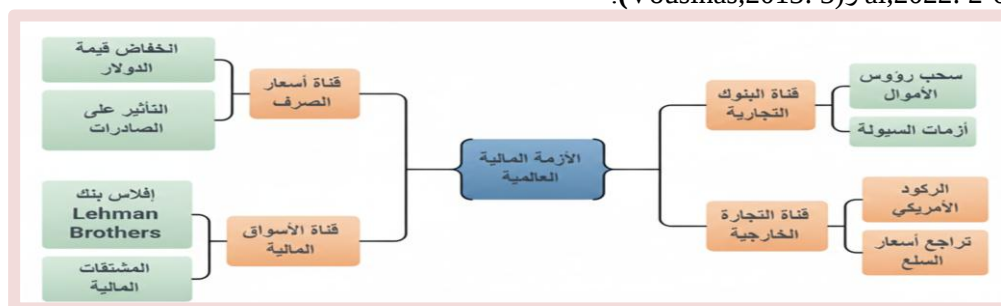
في الدنمارك، أدى ارتفاع أسعار العقارات التجارية والسكنية إلى تراجع في سوق الإسكان وانكماش اقتصادي في أواخر 2007، مما زاد من الآثار الانكماشية للأزمة، كما اعتمدت البنوك الدنماركية بشكل كبير على الأسواق المالية للتمويل، مما أدى إلى تراكم فجوات كبيرة في تمويل العملاء، خلال الأزمة، توقفت أربعة من أكبر 15 بنك في الدنمارك عن العمل كشركات مستقلة، وتدخلت الحكومة لضمان الاستقرار المالي (Abildgren et al, 2011: 55)، في أمريكا اللاتينية، فقد شهدت التحويلات المالية نمواً بطيئاً في 2007 و2008، وانخفاضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وانتقلت الأزمة إلى البلدان النامية بشكل رئيسي عبر تدفقات رأس المال الخاص، إذ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تباطؤاً وتأثرت بلدان مثل كوريا الجنوبية، الهند، وتايوان بتدفقات استثمارية سلبية، كما تعرضت المكسيك والبرازيل لخسائر في أسواق المشتقات المالية (Griffith & Ocampo, 2009: 4-6).

شهدت 19 دولة أزمة مصرفية خلال الفترة 2007-2011، منها العديد من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث بلغ متوسط خسارة الناتج المحتمل عام 2014 حوالي 5.5%، في حين بلغ المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لم تشهد أزمة مصرفية 2%، مع استثناء ألمانيا التي لم تسجل خسائر.

تعتبر الأزمة المالية لعام 2008 أكبر وأشد تراجع في النشاط الاقتصادي العالمي، إذ دخلت معظم الاقتصادات المتقدمة في ركود عميق، مما أثر بشكل كبير على التجارة العالمية ورفع معدلات البطالة، وقد وضعت بذور هذه الأزمة في العقد السابق، مثل النمو السريع في الصين وانفجار فقاعة الدوت كوم عام 2001. (Ollivaud & Turner, 2014: 48)، وتشير دراسة (حمزة والشمري، 2010: 13-15) إلى أن السبب وراء الأزمات المالية المتكررة، يعود إلى منح القروض من قبل المؤسسات المالية لأفراد ومؤسسات بدون ضمانات كافية، خاصة القروض التي تمنح للمضاربين في أسواق الأوراق المالية والعقارات، مما أدى إلى أزمات مصرفية ونقدية وعقارية متكررة، وتعد الأزمة المالية العالمية في 2008 الأسوأ من نوعها، حيث أدت إلى انهيار الأسواق المالية وأسواق الأسهم على نطاق واسع.

تحولت الأزمة المالية الأمريكية بسرعة إلى أزمة عالمية بسبب الترابط العميق بين الاقتصادات عبر قنوات متعددة إذ انتقلت تداعياتها من خلال أربع قنوات رئيسة كما هو مبين في المخطط (2).

1. **قناة الأسواق المالية:** بحكم اندماج الأسواق وتحررها، انتقلت العدوى سريعاً إلى أوروبا وآسيا والكثير من الدول العربية، حيث انهارت مؤشرات الأسهم وخسرت البورصات مبالغ ضخمة مع انهيار أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية.
2. **قناة أسعار الصرف:** أدى تراجع الثقة بالدولار إلى هبوط قيمته وارتفاع عملات أخرى، مما أضعف تنافسية صادرات الدول المتقدمة وأضر بالدول النامية المصدرة للنفط والمواد الأولية.
3. **قناة البنوك الأجنبية:** مع ظهور بؤر شحت السيولة، أقدم الكثير من البنوك العالمية على سحب رؤوس الأموال من فروعها في العديد من الدول لدعم مراكزها الأم، ما عمق أزمة السيولة وأربك الأنظمة المصرفية.
4. **قناة التجارة الخارجية:** تسبب الركود في الاقتصاد الأمريكي في خفض الطلب على الواردات، مما انعكس على الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل كندا والمكسيك وألمانيا واليابان والصين، إذ إن تراجع الطلب الأمريكي قاد إلى انخفاض الواردات، ما انعكس سلباً على شركائه التجاريين وعلى الصادرات العالمية، مما انعكس ذلك في أسعار النفط والسلع الأساسية بشكل حاد، ومع تراجع الطلب العالمي، هبطت أسعار السلع الأساسية بشكل حاد كما فقد النفط أكثر من ثلثي قيمته عام 2008، وهو ما قلص إيرادات الدول النامية المصدرة، وبذلك تحولت الأزمة من كونها أزمة محلية داخل الاقتصاد الأمريكي إلى أزمة شاملة ضربت الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، مسببة انكماش التجارة العالمية وارتفاع البطالة، الأمر الذي دفع الاقتصاد العالمي بين عامي 2008 و 2009 إلى أعماق ركود منذ الكساد العظيم عام 1929 (Jiang et al, 2022: 2-6) و(Vousinas, 2013: 3).



مخطط (2) قنوات انتقال الأزمة المالية إلى دول العالم

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجانب النظري للمصدرين (Jiang et al, 2022: 2-6) و(Vousinas, 2013: 3).

❖ أزمة كوفيد 19

واجه الاقتصاد العالمي في اواخر عام 2019 تحدياً جديداً تمثل في الازمة الصحية المتمثلة في فيروس كورونا، والتي تميزت بسرعة انتشارها وشدة تأثيرها وعدم امكانية الحد من تفشيها، وكانت هذه الازمة اكثر تأثيراً على الاقتصاد العالمي مقارنة بالازمة المالية لعام 2008، إذ جاءت كصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، ففي بداية عام 2020، اغلقت حوالي 150 دولة مدارسها، واغلقت اماكن العمل في اكثر من 80 دولة، كما تم الغاء الفعاليات والتجمعات وفرض قيود صارمة على السفر.

ادت هذه الاجراءات الى تراجع حاد في النشاط التجاري واسعار المعادن الصناعية والنفط، وادى ذلك الى تقلبات في الاسواق المالية، كما زادت التكاليف الصحية نتيجة الاجراءات الوقائية مثل التحاليل والفحوصات، الحجر الصحي، الساعات الاضافية للكوادر الطبية، وشراء المعدات والوسائل الوقائية كالكمادات واللقاحات والمعدات، هذا الى جانب ما تسببته الازمة من تأثير على قطاعات تستأثر بنشاط واسع مثل قطاعات السياحة والطيران والمطاعم والنقل، وواجهت سلاسل الامدادات والانتاج اضطرابات كبيرة، خاصة وان انتشار الفايروس توسع في كل من الصين، كوريا وايطاليا هذه الدول التي ترتبط بشكل مباشر بسلاسل الامدادات والانتاج، الامر الذي اعاق انتاج الكثير من السلع ووصولها مما زاد من حدة التضخم. (Adoni, et al, 2022: 790-794)

تعد هذه الازمة من اكثر الازمات حدة منذ الكساد الكبير، اذ انكمش الناتج المحلي الاجمالي العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020 وفقاً لقاعدة بيانات توقعات صندوق النقد الدولي. (IMF, 2020) وقد ضربت

جائحة كوفيد-19 الاقتصاد العالمي بشدة أكبر من الازمات العالمية الاخرى وخاصة الازمة المالية في عام 2008، نتيجة لتدابير الاحتواء التي احدثت انكماشاً عالمياً (DE & Garcia, 2023: 18) فرغم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها الازمة المالية 2008، الا ان ازمة كوفيد-19 تعد اول اضطراب بهذا الحجم يحدث خارج الدورة الاقتصادية والمالية، مما جعل تأثيرها مباشراً على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد العالمي.

وضعت جائحة فيروس كورونا البلدان في مواجهة مجموعة كبيرة من المخاطر الاقتصادية الجديدة والمتزايدة، التي قد لا تنكشف بعضها إلا بمرور الوقت، تطلبت إدارة الأزمة استحداث سياسات جديدة للتعامل مع جميع المجالات التي كشفت الجائحة ما بها من أوجه هشاشة اقتصادية أو أدت إلى تفاقمها، بما يشمل استقرار القطاع المالي، والإطار القانوني للاعسار للقطاع العائلي وقطاع الشركات، والقدرة على الحصول على الائتمان، واستمرارية قدرة الحكومات على تحمل الديون. (World Bank, 2022) انتشرت الازمة بسرعة في جميع الدول، لكنها كانت أكثر شدة في الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة في الاسواق الناشئة، التي واجهت صدمات صحية واقتصادية ومالية في ظل نظم صحية اقل قوة وامكانيات محدودة لتنفيذ سياسات مضادة للدورات الاقتصادية، وكشفت الازمة عن هشاشة الاسر والشركات في هذه الاقتصادات، اذ لم يكن معظم القطاع العائلي وقطاع الشركات قادراً على تحمل صدمة فقدان الدخل، في حين كانت الاحتياطات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم تكفي لتغطية اقل من شهرين من النفقات (DE & Garcia, 2023: 19)

كما ادى تفشي الفيروس الى زيادة حادة في معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، اذ ارتفع معدل الفقر لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة بين الفئات المحرومة إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وبينها. وتعرضت النساء والشباب والعمالة المؤقتة بشكل أكبر لخسائر الدخل نتيجة عملهم في قطاعات تضررت بشدة من تدابير الاغلاق والتباعد الاجتماعي، وكانت الشركات الصغيرة ومنشآت الاعمال غير الرسمية أكثر تضرراً من الشركات الكبيرة، اذ كانت الاخيرة قادرة على تغطية نفقاتها لفترات اطول، بينما شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة في القطاعات الأكثر تضرراً مثل خدمات الإقامة والطعام، تجارة التجزئة، والخدمات الشخصية. (World Bank, 2022) استجابت الحكومات بسرعة وشمولية على المدى القصير باستخدام ادوات سياسات لم يسبق تطبيقها بهذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة، مثل الدعم المباشر للدخل، تأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الاصول عبر البنوك المركزية، وقد تباينت هذه الاستجابات من حيث الحجم والنطاق بسبب اختلاف الموارد وقدرة الدول على الوصول الى اسواق الائتمان ومستويات الدين قبل الازمة، مما انعكس على فعالية التدابير وقدرتها على التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. (World Bank, 2022)

المبحث الثاني: الأطار المفاهيمي والنظري للتعافي الاقتصادي

يحدث التعافي الاقتصادي بعد الركود عندما يتكيف الاقتصاد ويستعيد بعض المكاسب التي فقدتها أثناء فترة الركود، ثم ينتقل إلى مرحلة التوسع الحقيقي حيث يتسارع النمو ويبدأ الناتج المحلي الإجمالي في التحرك نحو ذروة جديدة، يعتبر التعافي الاقتصادي جزءاً من دورة الأعمال، حيث يستعيد الاقتصاد نشاطه بعد الركود.

❖ مفهوم التعافي الاقتصادي:

يشير التعافي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الصحة العامة، والأمن الغذائي، والمأوى، والنظم التعليمية، واستراتيجيات اقتصادية تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية وخلق فرص العمل. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يرى التعافي كعملية العودة من حالة عدم الاستقرار إلى مسار التنمية الطبيعي، حيث تستعيد البلاد القدرة على اتخاذ وتنفيذ السياسات الاقتصادية كجزء من الحوكمة الاقتصادية المستدامة، يتطلب التعافي الاقتصادي أيضاً إنشاء الأمن الأساسي وإطاراً اقتصادياً متماسكاً، وإعادة فرض سيادة القانون ونظام رقابة فعال، المصطلحات الأخرى المرتبطة بالتعافي الاقتصادي تشمل الانتعاش وتحسن الاقتصادي والتوسع الأولي.

تعكس عملية التعافي تحفيز النمو الاقتصادي المحلي أثناء الأزمات وبعدها، وتشكل تحولا جوهريا يتطلب مزيجاً من الإصلاحات الاقتصادية، المؤسسية، السياسية، والقانونية الشاملة، يركز التعافي على التغيير التحولي (Transformative Change)، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على الاستجابة

للأزمات من خلال تطوير أنظمة السوق وخلق فرص العمل في القطاع الخاص وتعزيز الشركات القائمة والجديدة، يعتبر التعافي الاقتصادي مؤشراً رئيساً على النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فعندما يخرج الاقتصاد من الركود، ينمو هذا الناتج بشكل إيجابي، وإذا استمر النمو لفصلين متتاليين، فإنه يشكل إشارة إلى التعافي.

تشير الدورات الاقتصادية إلى أن معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع على المدى الطويل، كلما كان الركود أقل عمقاً وزاد اتساع فترات التوسع. منذ عام 1960، شهدت الاقتصادات المتقدمة ست حلقات من الكساد، وكانت بعض حالات الركود شديدة وغالباً ما تسمى بالكساد، في الاقتصادات المتقدمة، استمرت أطول فترات الركود والتوسع لأكثر من ثلاث سنوات و15 عاماً على التوالي. شهدت فنلندا والسويد اثنتان من أطول فترات الركود، بينما شهدت أيرلندا والسويد اثنتان من أطول فترات التوسع، منذ منتصف الثمانينات، أصبحت حالات الركود أقل تواتراً وأكثر اعتدالاً، وقد يكون ذلك نتيجة التكامل العالمي والتغيرات في تكوين الناتج الإجمالي نحو قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تحسينات في الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية الكلية الأفضل.

ووفقاً لذلك فالتعافي الاقتصادي هو العملية التي تعود من خلالها الاقتصادات للنمو بعد فترات الركود أو الانكماش. ويتضمن هذا التعافي العودة إلى معدلات نمو إيجابية، وزيادة التوظيف، وتحسين ثقة القطاعين العام والخاص، وتشمل مؤشرات التعافي الاقتصادي الأساسية نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، ومستويات الاستثمار، وغالباً ما تتضمن استراتيجيات التعافي الاقتصادي الفعالة مزيجاً من السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي (Reinhart & Rogoff, 2014).

❖ أشكال التعافي الاقتصادي بعد الأزمات

تصنف أشكال التعافي الاقتصادي عادة وفق الحروف (D, K, L, M, N, S, U, V, W, Z) يمكن إدراجها على النحو الآتي:

1. **التعافي على شكل حرف (D) التعافي المدمر:**
يعكس هذا النمط تراجع شديد في الفجوة الانتاجية، ويحدث غالباً بعد تباطؤ اقتصادي متأخر أو عقب ازمنة مزدوجة (M)، وهو من الأنماط النادرة الحدوث، شهدت إسبانيا هذا الشكل خلال الازمنة المصرفية عام 1977، كما سُجل عند انهيار ربط الفرنك البلجيكي عام 1980. (Challet et al., 2009: 12).
2. **التعافي على شكل حرف (K)**
يشير إلى تفاوت حاد في مسارات التعافي بين القطاعات الاقتصادية وفئات المجتمع، إذ تنتعش بعض القطاعات سريعاً بينما تستمر أخرى في التدهور أو تتعافى بوتيرة أبطأ، مما يعكس انقساماً هيكلياً في الأداء الاقتصادي.
3. **التعافي على شكل حرف (L)**
يعد من أسوأ أشكال التعافي، حيث يعكس فشل الاقتصاد في استعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي للمدة قبل الازمنة حتى بعد مرور سنوات طويلة، مما يعكس ركوداً ممتداً وطويلاً، وقد شهدت المملكة المتحدة هذا النمط خلال انهيار الجنيه الاسترليني عام 1989 وإجراءات ازمة الرهن العقاري عام 2008.
4. **التعافي على شكل حرف (M)**
يتسم بتعافٍ ابتدائي سريع يعقبه ركود جديد، ثم يعود الاقتصاد إلى التعافي مجدداً، يستخدم هذا النمط لوصف الاقتصادات التي تتعرض لصدمات متكررة أو غير مستقرة.
5. **التعافي على شكل حرف (N)**
يمثل تعافياً أولياً سريعاً يتبعه ركود مؤقت، ثم عودة إلى النمو من جديد، ويختلف عن النمط (W) في أن التراجع الثاني يكون أقل حدة وأقصر مدة.
6. **التعافي على شكل حرف (S)**
يتميز بحدوث ركود خفيف قبل الانهيار، يعقبه انتعاش قوي وسريع، ثم فترة من الضعف المتجدد، ما يعكس دورة تعافي غير متجانسة ومتقلبة.
7. **التعافي على شكل حرف (U)**

يحتاج هذا الشكل الى فترة طويلة قد تصل الى خمس سنوات او اكثر لاستعادة مستويات الناتج المحلي للفرد، ويتسم بفقدان العديد من الوظائف واعتماد السكان على مدخراتهم. ويشبه النمط (V)، الا انه يمتد لفترة ركود اطول قبل بدء التعافي.

8. التعافي على شكل حرف (V)

يعد من الاشكال الاكثر فاعلية، اذ يشهد الاقتصاد انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الاجمالي، يتبعه تحفيز اقتصادي يؤدي الى انتعاش سريع وعودة الى مسار النمو الطبيعي دون فقد دائم في الدخل او الوظائف. غالباً ما يسجل هذا الشكل في الاقتصادات الناشئة التي تعتمد سياسات توسعية قوية بعد الازمة.

9. التعافي على شكل حرف (W)

يمر الاقتصاد فيه بانخفاض في النمو ثم انتعاش مؤقت يتبعه ركود ثاني قبل التعافي النهائي، فيتشكل مسار النمو على هيئة حرف (W)، ويعكس هذا الشكل تعرض الاقتصاد لازمة ثانوية بعد الانتعاش الاولى.

10. التعافي على شكل حرف (Z)

يمثل اكثر الاشكال تفاؤلاً، حيث يشهد الاقتصاد انتعاشاً سريعاً يفوق احياناً مستوياته السابقة للازمة، مما يعكس استجابة قوية للسياسات التحفيزية والقدرة العالية على التكيف الهيكلي (Sharma et al., 2021: 3). تختلف هذه الاشكال باختلاف طبيعة الازمة ومستوى التطور الاقتصادي والموقع الجغرافي والفترة الزمنية. كما تلعب السياسات الاقتصادية دوراً حاسماً في تسريع التعافي من خلال:

- دعم الائتمان المحلي وزيادة السيولة

- الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات

- تعزيز القوة الشرائية للعملة الوطنية بغض النظر عن نظام سعر الصرف

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان شكل التعافي (V) يظهر عادةً في الدول الناشئة، بينما يميل النمط (U) الى الظهور في الدول المتقدمة، خصوصاً خلال ازمت العملة، اما الشكل (D) فقد سُجِّل في عدد من الاقتصادات الاوروبية كاسبانيا وبلجيكا، بينما اظهرت الاقتصادات الناشئة مرونة اعلى في مواجهة الازمة المالية العالمية (Barthelemy et al., 2020: 1-9).

كما ترتبط ازمت العملة عادة بالتعافي السريع كما حدث في الهند (1991)، اندونيسيا (1993)، البرازيل (1999)، وباراجواي (1998). بالمقابل كانت الاقتصادات الاسيوية اقل مرونة مقارنة بامريكا اللاتينية، حيث ساد الشكل (L) في اسيا، في حين كان شكل التعافي (V) اكثر شيوعاً في امريكا اللاتينية في الارجننتين والبرازيل وتشيلي.

كما ويمارس توازن سعر الصرف الحقيقي دوراً رئيساً في تحديد مسار التعافي، اذ ان ارتفاع سعر العملة يقلل من احتمالية ظهور شكل التعافي (L) او (D) بعد الازمت المصرفية، كما تؤثر التدابير الحكومية في تسريع الانتعاش من خلال منع الافلاس وتسهيل الوصول الى الائتمان، تشمل السياسات الفعالة في هذا السياق:

- السياسات التحفيزية مثل نقود الهليكوبتر (Helicopter Money) لدعم الطلب الكلي

- سياسات الائتمان السهل للشركات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول ان الصدمات الخفيفة غالباً ما تؤدي الى تعافي على شكل حرف (V)، بينما تتسبب الصدمات العميقة في ركود طويل الامد على شكل (L) ويمكن تحويله الى (U) عبر تحفيز الاستهلاك وزيادة الانفاق العام، اما الازمت الممتدة فتحتاج الى مزيج من السياسات النقدية والمالية لتجنب شكل التعافي (W) وضمان العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي. (Sharma et al., 2021: 3-13)

❖ محددات مدة التعافي الاقتصادي

تعد مدة التعافي الاقتصادي، أي الفترة اللازمة لعودة الدولة إلى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، مؤشر حاسم لتقدير التكاليف الكاملة للآزمات المالية على الاقتصاد والرفاه الاجتماعي (Rodrik, 1999) على الرغم من التقدم الكبير في تحليل آثار الآزمات على الناتج والخسائر طويلة الأمد، فقد حظيت مسألة مدة التعافي باهتمام أقل نسبياً، إلا أن فهم هذه المدة ضروري لتحديد الخسائر التراكمية في الدخل، وسوق العمل، والإنتاجية، وتقييم السياسات الاقتصادية المناسبة للتعامل مع الآزمات.

تشير الدراسات إلى وجود تفاوت كبير في مدة التعافي بين الدول، مما يعكس أهمية العوامل الهيكلية والاقتصادية الكلية في تشكيل مسارات التعافي (Cerra et al, 2020) و (Jordà et al, 2016) كما تشير إلى أن شدة الأزمة تعد من أهم المحددات الثابتة لطول فترة التعافي، حيث يزداد الوقت اللازم لاستعادة

مستويات الناتج عند حدوث انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة و (9: 2012, Claessens et al) وتعكس الأزمات الحادة اضطرابات واسعة النطاق في الاستثمار، وقنوات الائتمان، وأسواق العمل، ما يؤدي إلى تكبد أضرار اقتصادية يصعب معالجتها سريعاً وتزداد صعوبة التعافي عندما تحدث الأزمات تغييرات هيكلية في مسارات النمو، ما يؤدي إلى خسائر دائمة في الدخل ونمو أبطأ (Cerra et al, 2020)

ترتبط مدة التعافي ارتباط وثيق بطول فترة الأزمة نفسها، إذ يؤدي بقاء الدولة لفترات ممتدة في حالة أزمة مالية إلى تعميق الآثار السلبية على الإنتاجية، وأسواق العمل، وتراكم رأس المال و (Reinhart & Rogoff, 2014: 50-51) كما تقلل الأزمات الممتدة من الثقة في الأسواق وتضعف كفاءة الاستجابة السياسية بعد الأزمة، مما يسفر عن تعافي متدرج ومتعثر (9-10: 2012, Claessens et al) و (Jordà et al, 2016). تترك الأزمات الاقتصادية العميقة أثراً بالغاً على الدول، لكن، هل تكون هذه الآثار موحدة بحيث تنكمش جميع الدول بنفس النسبة؟ تشير النظرية والأدلة التجريبية إلى أن الآثار غير متجانسة، فالدول والاقتصادات تختلف في خصائصها من حيث جوانب عديدة ومتعددة كما أن تداعيات وانعكاسات الأزمات عادة ما تكون غير متساوية التأثير على القطاعات والأنشطة.

وفقاً لذلك تتنوع طبيعة الأزمات بدرجة كبيرة، فبعضها يتخذ شكل ركود معتدل ضمن تقلبات الدورة الاقتصادية، بينما قد تكون أزمات أخرى عميقة تؤدي إلى انهيار واسع للعديد من قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي (346: 2007, Narjoko & Hill).

وفي هذا السياق يمكن استعراض أهم المحددات الرئيسية لسرعة التعافي الاقتصادي على النحو الآتي:

1. المرونة الاقتصادية:

أصبح موضوع المرونة الاقتصادية أحد أبرز المواضيع في الأوساط العلمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2011. ومع جائحة كوفيد-19، ازدادت حالة عدم اليقين، مما ضاعف من المخاوف والاهتمام بمفهوم المرونة سواء من قبل صناع السياسات أو الباحثين.

قدم (Reggiani et al. 2002) تعريف للمرونة الاقتصادية باعتبارها قدرة النظام على امتصاص الخسائر، ووسع (Rose, 2004) المفهوم ليعني سرعة تعافي الاقتصاد بعد الصدمات، أما (Martin & Sunley, 2015) فقد توسع في تعريف المرونة الاقتصادية وحدد لها أربعة أبعاد: المقاومة، التعافي، إعادة التوجيه، والتجديد، في حين ميز (Hallegatte, 2014) بين المرونة اللحظية (الاستجابة الفورية) والمرونة الديناميكية (القدرة على التكيف على المدى الطويل).

بشكل عام يعد تفاوت المرونة السبب وراء الأداء الاقتصادي المختلف داخل الدولة الواحدة، وقد عرف بعض الباحثين المرونة على أنها قدرة المنطقة أو الاقتصاد على الحفاظ على وضعه الأصلي أو استعادته عند مواجهة الصدمات الخارجية. وتعتبر المناطق المتضررة مرنة إذا عادت على الأقل إلى مسار نموها السابق خلال أربع سنوات، والعكس صحيح، ويعتقد باحثون آخرون أن المرونة تشير إلى "القدرة على المقاومة أو التعافي من صدمات السوق والمنافسة والبيئة" بالنسبة للاقتصاد الإقليمي. ويعتقد هؤلاء أن النظام الاقتصادي المتعافي قد لا يعود إلى الوضع الذي كان عليه قبل الصدمة، لذلك، يمكن تناول المرونة كعملية تتضمن أربع مراحل: الهشاشة (حساسية العمال والشركات للصدمات الخارجية)، المقاومة (التأثير الأولي للصدمة على الاقتصاد)، الصلابة (كيفية تكيف العمال والشركات مع الصدمات)، وإمكانية التعافي (مدى وطبيعة ومسار تعافي اقتصاد المنطقة، كما قدم (Foster, 2009) تعريفاً إقليمياً للمرونة الاقتصادية باعتبارها قدرة المناطق على الاستعداد للأزمات والتعافي منها).

وفي هذا السياق، تشير المرونة الاقتصادية إلى قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات أو الصدمات أو الأزمات التي تطرأ في البيئة الداخلية والخارجية، فعند حدوث تقلبات في البيئة الاقتصادية، تظهر تحركات نسبية في الأسعار، تعتبر مؤشرات هامة للسوق، يظهر الاقتصاد المرن استجابته لهذه الإشارات من خلال استعادة مستويات الإنتاج المحتملة واتجاهاتها بأسرع وتيرة وأقل تكلفة ممكنة، يعتبر كل من "سرعة التعافي" وتكلفة التعافي شرطين أساسيين لنجاح أي عملية تعافي اقتصادي، فكلما طالبت فترة الركود، زادت الخسائر الاقتصادية، بينما يتطلب التعافي تكلفة اقتصادية معينة، وإذا لم تدار بشكل متوازن، قد تؤدي إلى فقدان العوائد والمنافع المستقبلية للنمو والتطور.

تلعب المبادرات والتدخلات الحكومية أدواراً مؤثرة وساندة أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث تعتمد فعالية هذه المبادرات أو التدخلات على درجة مرونة الاقتصاد، يمكن أن تحقق الموارد الحكومية والسياسات الاقتصادية

تأثيراً إيجابياً حينما يكون الاقتصاد قادراً على التكيف والتأقلم بسرعة مع التغيرات الجديدة، مع مراعاة بيئة عدم اليقين المحلي والدولي، وبالتالي، تعكس المرونة الاقتصادية الخصائص المؤسسية والقدرة على التفاعل الإيجابي مع الصدمات والأزمات الاقتصادية المختلفة.

2. العوامل المؤسسية والهيكلية:

تُعد قوة المؤسسات الاقتصادية، وكفاءة الإدارة العامة، والسياسات المحلية الرشيدة، ودرجة الشفافية من العوامل الجوهرية التي تُعزز عملية التعافي الاقتصادي بعد الأزمات، فوجود مؤسسات قوية وفعالة يساهم في ترسيخ الثقة على المستويين المحلي والدولي، ويدعم بيئة الأعمال والاستثمار، مما يسرع وتيرة التعافي، في المقابل يؤدي ضعف المؤسسات وغياب الحوكمة الرشيدة إلى تفاقم الاختلالات البنوية وإطالة أمد الركود، مما يعيق استعادة النشاط الاقتصادي (Wu, 2008: 3-4)، تلعب المؤسسات، سواء أكانت قواعد رسمية أم غير رسمية تنظم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دوراً حاسماً في تحديد سرعة واستدامة التعافي الاقتصادي (Acemoglu et al., 2005: 389-390) فعلى الرغم من أهمية العوامل الكلية في تحديد مدى تعرض الاقتصادات للصدمات، فإن جودة المؤسسات هي التي تحدد المسار اللاحق للأزمة، وقدرة الدولة على تحقيق تعافي مستدام ومتوازن (Rodrik, 1999).

3. درجة استقرار القطاع المالي:

يمثل القطاع المالي قناة أساسية ينتقل من خلالها اثر الازمة الى النشاط الاقتصادي. كلما كان النظام المصرفي قادراً على توفير الائتمان والتمويل الكافي للمشروعات والاسر، كان التعافي أكثر سرعة واستدامة (Chen et al, 2019: 16).

4. التقدم التكنولوجي والابتكار:

تزايدت أهمية التقدم التكنولوجي والابتكار في العقود الأخيرة، بوصفهما من المحددات الرئيسة لعملية التعافي الاقتصادي، إذ تساهم قدرة الدولة على التكيف مع التطورات التقنية وتبني التقنيات الحديثة في تعزيز صمود الاقتصاد المحلي ورفع كفاءته الإنتاجية. فالاقتصادات التي تنتهج سياسات داعمة للابتكار وتوظف التحول الرقمي في مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية، تتمكن من تعزيز مرونتها وتسريع وتيرة تعافيتها بعد الأزمات، وعلى النقيض، فإن الاقتصادات التي تفتقر إلى بنية تحتية تكنولوجية متطورة أو تعاني من ضعف في القدرات الابتكارية تواجه صعوبات أكبر في استعادة نشاطها الاقتصادي، مما يجعلها أكثر عرضة لتباطؤ التعافي واستمرار آثار الأزمات لفترات أطول (Wang and Li, 2022: 3-4).

5. التعليم:

يعتبر التعليم احد الركائز الاساسية لتعافي طويل الامد، يساهم التعليم في رفع مستوى انتاجية العمل وتطوير مهارات القوى العاملة، مما يمكن الافراد من الاندماج في القطاعات الجديدة، لذا فان الاقتصادات التي تتمتع بنظم تعليمية متطورة لديها قدرة اكبر على اعادة بناء القطاعات المتضررة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعافي

6. الظروف الاقتصادية السابقة للأزمة كعامل محدد لقدرة الاقتصاد على التعافي:

تعد الخلفية البنوية للاقتصاد من العوامل المحورية التي تحدد قدرة الدولة على استعادة نشاطها الاقتصادي بعد الأزمات، فالدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة قبل الأزمة، ومستويات منخفضة من الدين العام والخاص، وبنية قطاعية متنوعة، مع انخفاض معدلات البطالة عادةً ما تكون أكثر قدرة على التعافي بسرعة وكفاءة، في المقابل، تواجه الاقتصادات التي تعاني من اختلالات مالية مزمنة أو تعتمد على قطاع اقتصادي محدد صعوبات كبيرة في عملية التعافي، فجميع الدول لامتلك الحيز المالي الكافي قبل الأزمة لتنفيذ برامج تحفيز واسعة وسريعة، فقد أظهرت تجربة الأزمة المالية لعام 2008/2007 أن دولاً مثل المملكة المتحدة، أيرلندا، اليونان، البرتغال، وإسبانيا بدأت بتوسيع الإنفاق العام لدعم الاقتصاد، لكنها اضطرت لاحقاً إلى تبني سياسات تقشفية صارمة نتيجة الارتفاع السريع في الدين العام، وهذا يؤكد الدور الحاسم لـ الظروف المستقرة والمستدامة قبل الأزمة لضمان فعالية التدخلات اللاحقة، كما تشير الأدلة إلى أن الحكومات تميل إلى اتباع سياسات مالية مضادة للدورات الاقتصادية إذا كان لديها حيز مالي كافٍ قبل وقوع الأزمة (Nguyen, & Thuy, 2025:3).

كما تمارس متغيرات الاقتصاد الكلي دوراً رئيساً في تحديد مسارات التعافي، فالأداء القوي للنتائج المحلي والإجمالي قبل الأزمة يعكس قدرة أكبر على الصمود ومرونة في الارتداد الاقتصادي، بالمقابل، يساهم ارتفاع

التضخم والتقلبات الاقتصادية في إبطاء عملية التعافي من خلال تقويض القوة الشرائية وزيادة حالة عدم اليقين في بيئة الأعمال والأسواق المالية (Ikeda & Kurozumi, 2019) وفقاً لذلك فإن مدة استمرار الأزمات تكون أطول في الاقتصادات التي تعاني من مستويات عالية من الدين العام قبل الأزمة، بينما تميل الأزمات إلى أن تكون أقصر في الاقتصادات التي تتمتع بفائض في رصيد الحساب الجاري، ومعدل نمو اقتصادي جيد، واحتياطات دولية كافية، وجودة عالية في أداء المؤسسات هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على سرعة وفعالية التعافي الاقتصادي.

7. الحرية الاقتصادية:

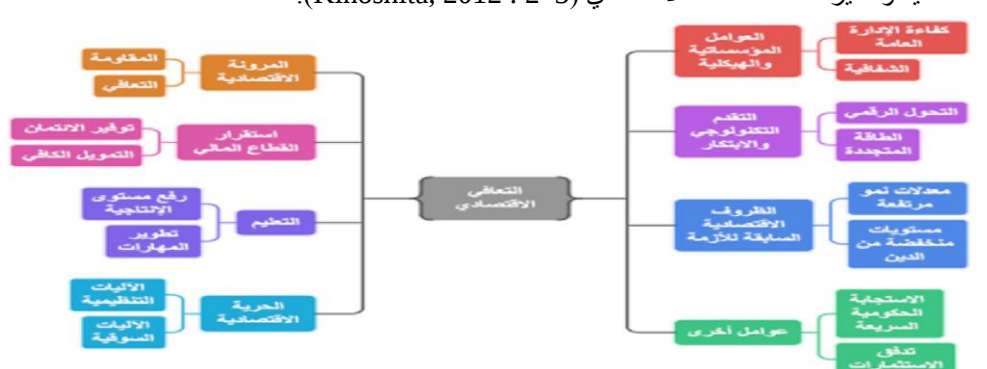
أن الحرية الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالآليات التنظيمية والسوقية، تدعم التعافي الأسرع وتقليل الخسائر الاقتصادية أثناء الأزمات. وعلى الرغم من أن الحرية الأعلى قد لا تمنع حدوث الأزمات بقوة، إلا أن الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكبر تميل إلى مواجهة تراجع أقل وفترات تعافي أقصر، مما يبرز أهميتها للمرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

أشارت تحليلات لدراسات أكاديمية أن المناطق التي شهدت زيادة كبيرة في الحرية الاقتصادية خلال السنوات الخمس التي سبقت الركود الكبير (2002-2007) تعافت بسرعة أكبر فيما يخص البطالة والدخل مقارنة بالمناطق المقابلة خلال الفترة 2007-2012. بشكل عام، لعبت الحرية الاقتصادية دوراً مهماً في التخفيف من آثار الركود الكبير، لا سيما من خلال الجوانب التنظيمية للمؤشر، في حين كان ارتباط الإنفاق الحكومي، وسيادة القانون، والانفتاح العام للأسواق أقل وضوحاً مع نتائج الأزمة. (Callais & Pavlik, 2023: 5)

8. عوامل أخرى:

هناك عوامل إضافية تؤثر بشكل كبير على مسار التعافي الاقتصادي، من أبرزها الاستجابة السريعة والفعالة للحكومات في الأوقات الحرجة، إذ يمكن لتدخل الحكومة عبر سياساتها الاقتصادية والمالية أن يخفف من آثار الأزمة ويعزز سرعة التعافي (Prusty et al, 2022)، كما يشكل تدفق الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، عاملاً رئيساً في إعادة تنشيط الاقتصاد، حيث تسهم البيئة الاستثمارية المستقرة في جذب رؤوس الأموال الجديدة، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع فرص التوظيف.

إلى جانب ذلك، يؤثر الوضع الاقتصادي العالمي بشكل مباشر على مسار التعافي، خاصة في الاقتصادات المنفتحة تجارياً، إذ يعد انتعاش الطلب الخارجي محفزاً رئيساً للتعافي، بينما يؤدي الركود العالمي إلى تباطؤ هذه العملية وتأخير استعادة النشاط الاقتصادي (Kinoshita, 2012 : 2-3).



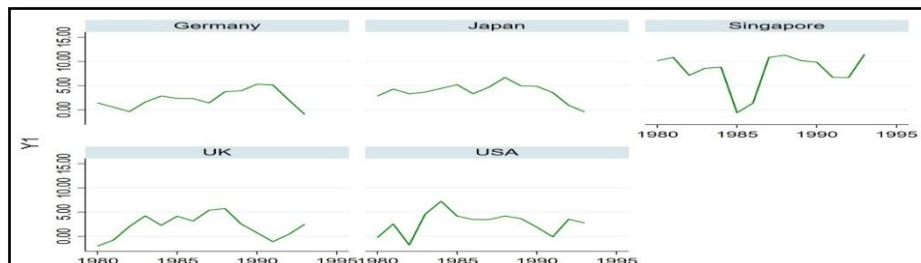
مخطط (3) محددات التعافي الاقتصادي

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على المعلومات الواردة ضمن الجانب النظري للبحث.

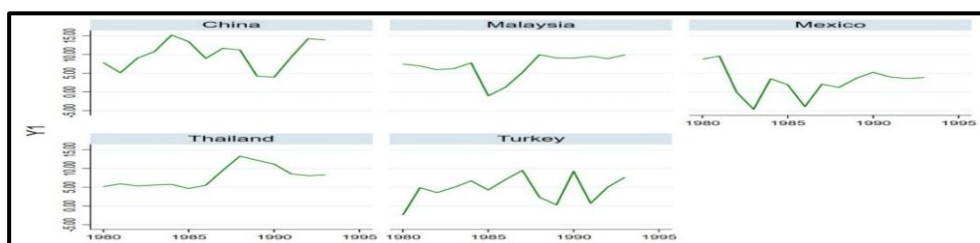
❖ شكل التعافي الاقتصادي لدول عينة الدراسة

تعد أشكال التعافي الاقتصادي على شكل الحروف (Recovery Shapes) أداة تحليلية مهمة لفهم كيفية استجابة الاقتصادات للصدمات الكبرى، إذ تعكس المسار الزمني للنتائج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد الأزمة، وتتراوح هذه الأشكال بين التعافي السريع (V)، والتعافي البطيء (U)، والتعافي المتذبذب (W)، والركود الطويل (L)، وأحياناً التعافي غير المتوازن (K) وعند تطبيق هذه الأنماط على أزمات 1987، 1997، 2008، و2020، يتضح أن مسارات التعافي قد اختلفت من دولة إلى أخرى، بل ومن أزمة إلى أخرى داخل الدولة نفسها، وهو ما يعكس أثر اختلاف الهياكل الاقتصادية والسياسات المتبعة. في

أزمة 1987 (الاثنتين الأسود) ظهر تباين واضح، حيث سجلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة وتايلند تعافياً بطيئاً على شكل حرف (U)، بينما أظهرت ألمانيا وماليزيا والمكسيك مرونة أكبر عبر التعافي السريع على شكل حرف (V) في المقابل عانت اليابان من تعافي متذبذب على شكل حرف (W)، بينما واجهت الصين ركوداً ممتداً على شكل حرف (L)، كما يبينه الشكل (1) والشكل (2):

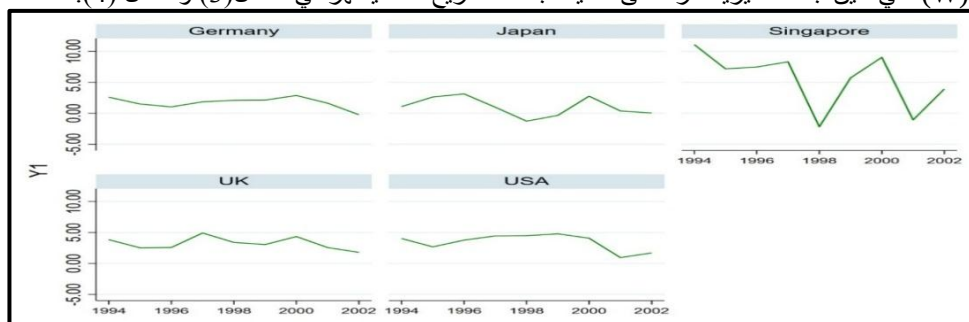


الشكل (1) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ضمن عينة البحث خلال أزمة 1987 المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

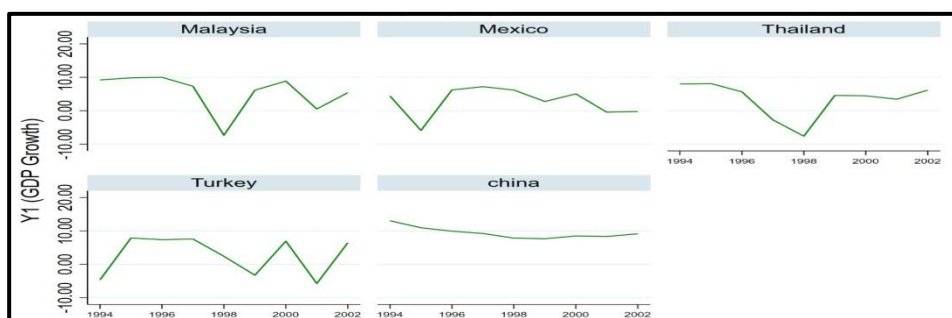


الشكل (2) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة ضمن عينة البحث خلال أزمة 1987 المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

أما أزمة 1997 (الأزمة الآسيوية) فقد اتسمت ببطء التعافي في الاقتصادات الآسيوية مثل سنغافورة واليابان والصين على شكل حرف (U)، بينما أظهرت الولايات المتحدة وألمانيا وتايلند تعافياً سريعاً على شكل حرف (V) في حين بعض الدول الناشئة مثل تركيا والمكسيك واجهت مسارات متذبذبة على شكل حرف (W)، في حين أبدت ماليزيا قدرة على التكيف بتعاف سريع، كما يظهر في الشكل (3) والشكل (4).

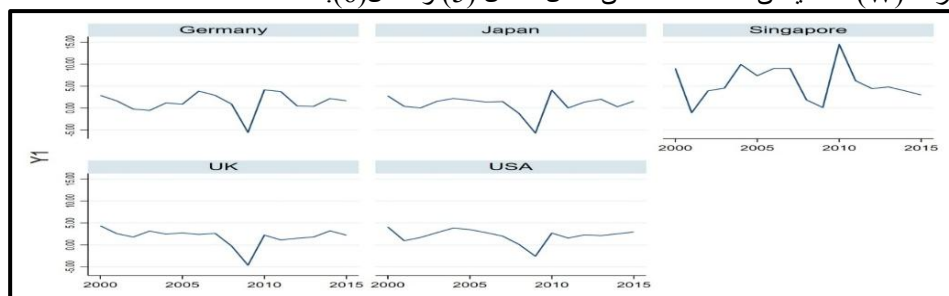


الشكل (3) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ضمن عينة البحث خلال أزمة 1997 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1)

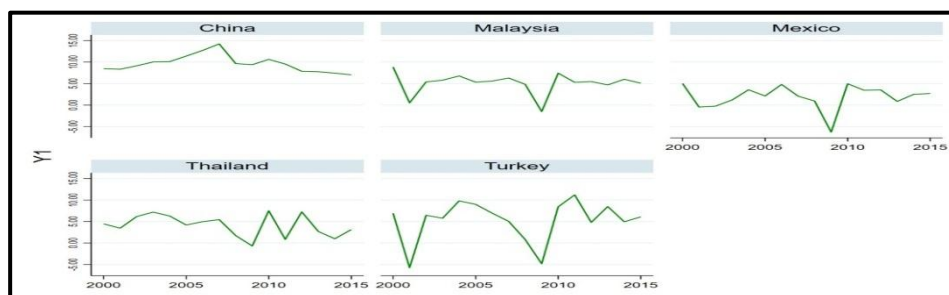


الشكل (4) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة ضمن عينة البحث خلال أزمة 1997 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

في أزمة 2008 (الأزمة المالية العالمية) هيمنت أشكال (V) على معظم الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان، وكذلك على عدة دول ناشئة مثل تركيا وماليزيا والمكسيك، ما يعكس فاعلية التنسيق الدولي وخطط التحفيز في تسريع التعافي، في المقابل اتسمت استجابة سنغافورة والصين بالبطء النسبي على شكل حرف (U)، بينما شهدت تايلند مسارا متذبذبا تم تحديده على شكل حرف (W)، كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (5) والشكل (6).

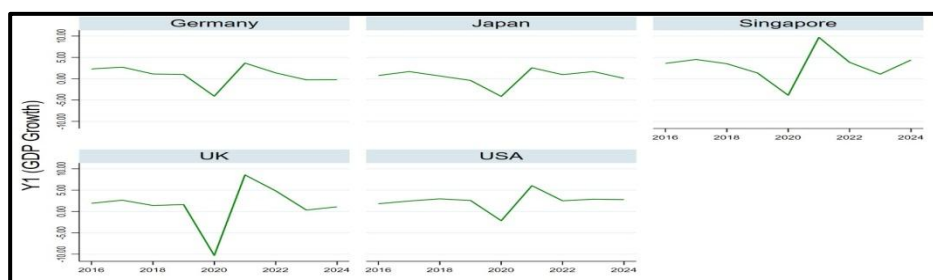


الشكل (5) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ضمن عينة البحث خلال أزمة 2008 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

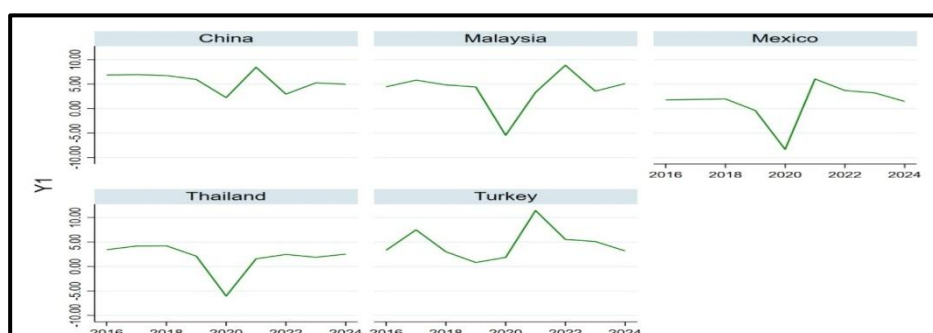


الشكل (6) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة ضمن عينة البحث خلال أزمة 2008 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

أما أزمة 2020 (كوفيد-19) فجاءت مختلفة جوهريا، إذ عانت اقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا والصين والمكسيك من ركود ممتد على شكل حرف (L)، بينما سجلت المملكة المتحدة وماليزيا وتايلند تعافيا بطيئاً على شكل حرف (U) في المقابل تمكنت بعض الاقتصادات الأكثر مرونة مثل سنغافورة وتركيا واليابان من تحقيق تعاف أسرع على شكل (V)، مستفيدة من سياسات مرنة أو من صغر حجم الاقتصاد وانفتاحه.



الشكل (7) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ضمن عينة البحث خلال أزمة 2020 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).



الشكل (8) أشكال التعافي الاقتصادي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة ضمن عينة البحث خلال أزمة 2020 المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالبحث ضمن الملحق (1).

وعلى مستوى الدول، فقد انتقلت الولايات المتحدة من تعاف بطيء في عام 1987 على شكل (U) إلى مرونة في أزمتي 1997 و2008 على شكل حرف (V)، قبل أن تواجه ركوداً ممتداً في عام 2020 على شكل حرف (L) أما بخصوص المملكة المتحدة، فقد كان التعافي في معظم الأزمات بطيئاً على شكل حرف (U) باستثناء أزمة عام 2008 حيث سجلت تعافياً سريعاً على شكل حرف (V) أما ألمانيا فقد أظهرت مرونة عالية في أزمتي 1987 و2008 على شكل حرف (V)، لكنها واجهت ركوداً طويلاً في أزمة كوفيد-19 جاء على وفقها التعافي على شكل حرف (L) وبالنسبة لكل من سنغافورة واليابان، فقد اتسم مسار التعافي بالتذبذب حيث تفاوتت استجابتهما بين التعافي البطيء على شكل حرف (U) والتعافي السريع على شكل حرف (V) أو المتذبذب على شكل حرف (W) عبر الأزمات المختلفة، أما الصين فقد حافظت على نمط ثابت من البطء في التعافي أو الركود الطويل (L/U) في جميع الأزمات، ما يعكس صعوبة عودة اقتصادها الضخم بسرعة بعد الصدمات، أما تركيا وماليزيا فبرزتا كإقتصادات ناشئة مرنة نسبياً، إذ تمكنت ماليزيا من تحقيق التعافي السريع على شكل حرف (V) في معظم الأزمات باستثناء أزمة كوفيد-19، بينما أظهرت تركيا تحسناً تدريجياً لتسجل تعافياً سريعاً في أزمتي 2008 و2020، المكسيك وتايلند أظهرتا مسارات متباينة بين مرونة في بعض الأزمات وتعثر في أخرى.

جدول (1) أشكال التعافي الاقتصادي من الأزمات

الدولة	أزمة 1987	أزمة 1997	أزمة 2008	أزمة 2020
الولايات المتحدة	U	V	V	L
المملكة المتحدة	U	U	V	U
ألمانيا	V	U	V	L
سنغافورة	U	V	U	V
اليابان	W	U	V	V
الصين	L	U	U	L
تركيا	U	W	V	V

ماليزيا	V	V	V	U
المكسيك	V	W	V	L
تايلاند	W	V	U	U

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على تفسير الاشكال البيانية ضمن الاطار (4-1) المعتمدة على البيانات المأخوذة من موقع البنك الدولي كما هو مبين في الملحق (1)

وفي هذا السياق يكشف الجدول (1) تحليل أنماط التعافي أن الأزمات المالية (1987، 1997، 2008) شهدت استجابات أكثر مرونة في معظم الدول، بينما أدت أزمة كوفيد-19 إلى ركود ممتد في اقتصادات كبرى، ما يعكس طبيعتها غير التقليدية كآزمة صحية أثرت في سلاسل الإمداد العالمية والطلب الداخلي في آن واحد، كما يتضح أن الاقتصادات الناشئة الصغيرة نسبياً مثل ماليزيا وتركيا غالباً ما أبدت مرونة أكبر في التعافي مقارنة بالاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين التي تطلبت وقتاً أطول للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، هذا التباين يعكس الدور الحاسم للهيكل الاقتصادي الداخلية والسياسات الاقتصادية المتبعة في تشكيل مسارات التعافي.

وكما هو مبين في الجدول (1) فإن التباين في أشكال التعافي ليس عشوائياً، بل يمكن تفسيره من خلال طبيعة الصدمة، مستوى الجاهزية المؤسسية، مساحة السياسة المتاحة، ومرونة الهيكل الاقتصادي عملياً، لتحويل مسار التعافي من (U/L) إلى (V) يحتاج صانعو السياسة إلى مجموعة من الإجراءات تشمل: (1) تحفيزاً مالياً ونقدياً مناسباً وفي التوقيت الصحيح، (2) حماية قنوات الائتمان لتجنب تجمد الاستثمار، (3) سياسات لإعادة تأهيل العمال وإعادة توجيه الاستثمار نحو قطاعات مرنة، و(4) إصلاحات هيكلية تعزز القدرة التنافسية والثقة على المدى المتوسط.

❖ سرعة التعافي الاقتصادي في أزمة 2008

شهد الاقتصاد العالمي خلال الأزمة المالية العالمية 2008 تراجعاً حاداً في النشاط الاقتصادي على مستوى الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، إلا أن سرعة التعافي وشدة الانكماش اختلفت بشكل واضح بين هذه الدول قبل الأزمة وبعدها، فيما يخص الدول المتقدمة، يوضح الجدول (2) أن الولايات المتحدة حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (2.0%) قبل الأزمة، انخفضت عن ذلك إلى (0.11%) في عام 2008، ثم إلى (-2.57%) عام 2009، نتيجة فقدان نحو (8.8) مليون وظيفة وتراجع صناعة السيارات، مما يوضح التأثير الكبير للأزمة على النشاط الاقتصادي و يعكس دخول الاقتصاد مرحلة انكماش واضح نتيجة تراجع الطلب الكلي والاضطرابات المالية. ومع حلول العام 2010، بدأ الاقتصاد بالتعافي تدريجياً ليسجل نمواً إيجابياً قدره (2.69%)، مدعوماً بالتحفيزات المالية والسياسات النقدية التوسعية، (Deutsche Bundesbank Annual report, 2010: 18)، أما المملكة المتحدة، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.62%) في سنة 2007، بيد أنه تحول إلى انكماش قدره (-0.24%) أثناءها، ثم إلى (-4.62%) بعد الأزمة نتيجة إفلاس بنك Lehman Brothers في ايلول 2008، مما أدى إلى اختلال وظائف الأسواق الائتمانية وتعطل الإقراض وارتفاع معدلات البطالة. وقد حققت المملكة المتحدة معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.23%) عام 2010 بفضل الحزم التحفيزية لإنقاذ البنوك وخفض أسعار الفائدة، مما يشير إلى بداية استعادة التوازن والنشاط الاقتصادي بعد الأزمة (Reuters, 2014)، وفيما يخص ألمانيا، يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي في عام 2007 بلغ (2.89%)، ثم تراجع إلى (0.91%) خلال الأزمة، لينخفض عن ذلك في سنة 2009 إلى (-5.54%) نتيجة الانكماش الحاد في الطلب العالمي على الصادرات الألمانية بنسبة (20%)، وتراجع الاستثمارات، وتقليص فرص العمل، والأزمات التي واجهها قطاع صناعة السيارات. شهد الاقتصاد الألماني تعافياً ملحوظاً عام 2010 حيث بلغ معدل النمو (4.14%)، مدفوعاً بحزم تحفيزية حكومية بلغت قيمتها (80) مليار يورو، وارتفاع الصادرات بنسبة (14.2%) نتيجة زيادة الطلب الآسيوي، وخاصة من الصين، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة وتعزيز الاستهلاك المحلي (Deutsche Bundesbank Annual report, 2010: 51). أما سنغافورة، فقد سجلت معدل نمو مرتفع نسبياً بلغ (9.02%) عام 2007، وتراجع إلى (1.86%) أثناء الأزمة، ثم إلى (0.12%) عام 2009، قبل أن يرتفع بشكل كبير إلى (14.52%) في عام 2010، مدفوعاً بتصدير لقاحات وأدوية بقيمة 32 مليار دولار، وازدهار قطاع السياحة مع استقبال (11.6) مليون زائر بعد افتتاح المنتجعات المتكاملة (Singapore Government, 2025)، في اليابان، بلغ معدل النمو (1.48%) عام 2007، وانكمش إلى (-1.22%) أثناء الأزمة، ثم انخفض إلى (-5.69%) بعد الأزمة نتيجة تراجع الطلب الخارجي وانكماش الصادرات، لا سيما الصناعية. ومع ذلك، سجل

الاقتصاد الياباني تعافياً ملحوظاً في العام 2010 بمعدل نمو بلغ (4.09%)، مدفوعاً بحزم تحفيزية واسعة وارتفاع الطلب على الصادرات اليابانية (Kowalewski & Shirai, 2023: 13-14)، أما في الدول الناشئة، فقد سجلت الصين نمواً ملحوظاً بلغ (14.23%) قبل الأزمة، ثم تراجع إلى ما بين (9.65%-9.39%) خلال عامي 2008 و2009 على التوالي. ومع ذلك، حقق الاقتصاد الصيني تعافياً ملحوظاً في عام 2010 إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (10.63%)، مدعوماً بانتعاش التجارة العالمية وعودة الطلب الأوروبي، إلى جانب نمو مبيعات التجزئة بفضل سياسات تحفيزية شجعت على شراء السيارات والأجهزة (OECD, 2013: 23) بالنسبة لماليزيا، فقد بلغ معدل النمو (6.29%) عام 2007، وانخفض إلى (4.83%) أثناء الأزمة، ثم سجل ركوداً بلغ (-1.51%) عام 2009 نتيجة تداعيات الأزمة على الصادرات، وسحب رؤوس الأموال، وتراجع الاستهلاك المحلي، ومع ذلك، حقق الاقتصاد الماليزي تعافياً قوياً بنسبة (7.42%) عام 2010، مدعوماً بحزم تحفيزية حكومية بقيمة (67) مليار رينغيت (العملة المحلية) لمشاريع البنية التحتية، وانتعاش التجارة العالمية، ونمو صادرات الإلكترونيات مع تحسن الطلب الآسيوي (Fact and Details, 2015)، سجلت تايلاند، نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (5.43%) قبل الأزمة، وانخفض إلى (1.72%) أثناءها، ثم سجلت نمواً سلبياً بلغ (-0.69%) بعد الأزمة. ومع ذلك، شهد الاقتصاد التايلاندي تعافياً ملحوظاً عام 2010 بلغ (7.51%)، مدفوعاً بسياسات تحفيزية شملت خفض أسعار الفائدة، وتقديم حوافز مالية لدعم الاستثمار والاستهلاك، وتعزيز برامج الدعم المالي للمؤسسات، واستقرار سعر الصرف، وتشجيع الصادرات (Alp&Elekdag, 2012)، وفيما يخص تركيا، بلغ معدل النمو قبل الأزمة (5.04%)، وتراجع إلى (0.81%) أثناء الأزمة، ثم عانت من ركود عميق إذ تراجع النمو إلى (-4.82%) في عام 2009 نتيجة انخفاض الصادرات بسبب ضعف الطلب الأوروبي، وانسحاب (14) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل، وتباطؤ السياحة، وقد سجل الاقتصاد التركي تعافياً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (8.42%) عام 2010، مدعوماً بانتعاش التجارة الدولية، ولا سيما مع تحسن الطلب الأوروبي، ونمو القروض المحلية، واستئناف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IMF, 2010: 1-2)، أما المكسيك، فقد بلغ معدل النمو قبل الأزمة (2.07%)، وتراجع إلى (0.94%) أثناءها، ثم سجل انكماشاً حاداً بنسبة (-6.29%) بعد الأزمة نتيجة انخفاض الصادرات وتأثر قطاع السياحة بجائحة إنفلونزا الخنازير. ومع ذلك، عاد الاقتصاد المكسيكي إلى النمو بمعدل (4.97%) عام 2010، مدعوماً بانتعاش الاستثمارات الأجنبية، وإعادة تكوين المخزونات الصناعية، وحزم تحفيزية مخصصة لمشاريع البنية التحتية، إلى جانب استفادة الاقتصاد من التعافي النسبي في الاقتصاد الأمريكي ما أعاد الثقة إلى الأسواق ومهد لمرحلة من الاستقرار النسبي في الاقتصاد المكسيكي (IMF, 2012: 6-7).

جدول (2) مسار تعافي النمو الاقتصادي خلال الأزمة المالية العالمية 2008

النمو الاقتصادي					
الدول	سنة قبل الأزمة 2007	سنة الأزمة 2008	سنة بعد الأزمة 2009	سنة التعافي	التحليل
الدول المتقدمة	الولايات المتحدة	2.0	0.11	-2.57	(2.69) 2010
	المملكة المتحدة	2.62	-0.24	-4.62	(2.23) 2010
	ألمانيا	2.89	0.91	-5.54	(4.14) 2010
	سنگافورة	9.02	1.86	0.12	(14.52) 2010
الدول الناشئة	اليابان	1.48	-1.22	-5.69	(4.09) 2010
	الصين	14.23	9.65	9.39	(10.63) 2010
	تركيا	5.04	0.81	-4.82	(8.42) 2010
	ماليزيا	6.29	4.83	-1.51	(7.42) 2010
	المكسيك	2.07	0.94	-6.29	(4.97) 2010

يعد الشرك التجاري الرئيس، مما ساهم في تحسين الصادرات ودعم التعافي الاقتصادي بعد الصدمة العالمية	2010				
تحقق التعافي في العام 2010 مدفوعاً بسياسات تحفيزية شملت خفض أسعار الفائدة، وتقديم حوافز مالية لدعم الاستثمار والاستهلاك	(7.51) 2010	-0.69	1.72	5.43	تاييلند

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المأخوذة من موقع البنك الدولي كما هو مبين في الملحق (1)

يشير هذا التباين في الجدول (2) إلى أن الدول الناشئة، ولا سيما الصين وتركيا وماليزيا وتاييلند، استطاعت تحقيق تعافي أسرع وأقوى مقارنة بالدول المتقدمة. وبشكل عام، استغرقت جميع الدول نحو ثلاث سنوات للتعافي من الأزمة، إلا أن حدة النمو بعد التعافي ومرونته الاقتصادية كانت أعلى لدى الدول الناشئة مقارنة بالدول المتقدمة.

❖ تحليل سرعة التعافي الاقتصادي في أزمة كوفيد 19

أظهرت بيانات النمو الاقتصادي خلال أزمة كوفيد-19 وما تلاها، وجود تباين واضح بين الدول في سرعة التعافي ومدته، ففي الدول المتقدمة، استطاعت الولايات المتحدة استعادة نمو قوي بلغ (6.05%) عام 2021 بعد انكماش حاد قدره (-2.16%) في عام 2020، وهو ما يعكس فاعلية الاستجابة عبر حزم التحفيز المالي والنقدي وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي (O'Neill, 2024)، أما المملكة المتحدة، التي كانت من بين أكثر الاقتصادات تضرباً بانكماش بلغ (-10.29%)، فقد تمكنت من العودة إلى تحقيق نمو مرتفع قدره (8.57%) في عام 2021، مدعومة بحزمة تحفيز واسعة وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي عقب رفع القيود، وبذلك استطاعت استعادة توازنها خلال عامين فقط رغم الصدمة الأولية الكبيرة (Office for National Statistics, 2025) وعلى نحو مغاير، شهدت ألمانيا انكماشاً معتدلاً نسبياً بلغ (-4.09%) بفعل الإغلاقات المرتبطة بالجائحة، إلا أن وتيرة تعافيتها كانت أبطأ، إذ سجلت نمواً اقتصادياً قدره (3.67%) في عام 2021 نتيجة إعادة فتح الاقتصاد وتحسن الطلب العالمي، وخاصة على السيارات الكهربائية (Hinterlang et al., 2023: 1-2) في المقابل، برزت سنغافورة كأبرز الاقتصادات المتقدمة تعافياً، إذ انتقلت من انكماش بلغ (-3.87%) في عام 2020 إلى نمو قوي وصل إلى (9.69%) في عام 2021، مدفوعة بانتعاش الصادرات، وارتفاع الطلب على الإلكترونيات الطبية، وتعافي سلاسل التوريد العالمية (Monetary Authority of Singapore, 2022) أما اليابان فقد واجهت صدمة مضاعفة، إذ دخلت الجائحة وهي تعاني أصلاً من نمو سلبي في عام 2019 بلغ (-0.40%)، ثم شهد اقتصادها انكماشاً أعمق عام 2020 بلغ (-4.14%)، مما جعل عودتها إلى نمو متواضع نسبياً (2.55%) في عام 2021 أبطأ مقارنة ببقية الاقتصادات المتقدمة، وذلك نتيجة تداعيات الجائحة على قطاع السياحة، وتراجع الصادرات الصناعية، واضطرابات سلاسل التوريد (Kowalewski & Shirai, 2023: 30-33).

أما في الدول الناشئة، وكما يظهر في الجدول (3)، فقد شكلت الصين حالة استثنائية، إذ لم تدخل مرحلة انكماش خلال سنة الجائحة، بل حققت نمواً إيجابياً بلغ (2.23%) في عام 2020، قبل أن يرتفع إلى (8.44%) في عام 2021، مدفوعاً بإنفاق استهلاكي متراكم وحزم تحفيز واسعة، مما جعلها الأسرع تعافياً والأكثر صموداً في مواجهة الأزمة. وبالنسبة لتركيا، إذ سجلت معدل نمو أعلى خلال سنة الأزمة بلغ (1.86%) مقارنة بـ (0.81%) في عام 2019، مدعوماً بحزمة تحفيز حكومية ونمو الصادرات الطبية، قبل أن تحقق تعافياً قوياً وصل إلى (11.4%) في عام 2021 نتيجة خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة رغم الضغوط التضخمية، وانتعاش السياحة، ونمو الصناعات التحويلية (BTI Country Report, 2024: 24-29). وفيما يتعلق بماليزيا، فقد سجل اقتصادها انكماشاً حاداً بلغ (-5.45%) في عام 2020، ولم تستعد معدل النمو إلا في عام 2022 حين حققت (8.86%)، مدفوعة بانتعاش صادرات الإلكترونيات واستئناف نشاط قطاع السياحة بعد إلغاء القيود، ويعكس هذا المسار بطء التعافي وهشاشة البنية الاقتصادية في مواجهة صدمة كوفيد-19 (Ministry of Finance Malaysia, 2024)، أما المكسيك، فقد شهدت تراجعاً كبيراً في معدل النمو الاقتصادي إذ بلغ (-8.35%) خلال سنة الأزمة، لكنها تمكنت من تحقيق تعافي أسرع نسبياً في عام 2021 بنسبة (6.04%)، مدفوعاً بتطافر عوامل لم تتوفر قبل الأزمة: اندفاع الطلب المؤجل، تعافي الصادرات، السياسات التحفيزية الجديدة، إضافة إلى مرونة بعض القطاعات الاقتصادية بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي نتيجة التحويلات من المكسيكيين في الخارج وزيادة النشاط التصنيعي في ظل إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية (IMF, 2023: 4) ومن جانب آخر تعزى هذه الزيادة إلى الاستفادة من قاعدة المقارنة (جزء من معدل النمو العالي في العام 2021 يعكس التعافي من مستوى منخفض جداً في العام 2020، الانكماش الحاد في العام 2020 جعل أي نمو إيجابي في العام 2021 يظهر كبيراً نسبياً مقارنة بالسنوات العادية) أما تاييلند،

فقد كانت من أبطأ الاقتصادات تعافياً، إذ استمر الانكماش فيها حتى عام 2022، بعد أن تكبدت تراجعاً حاداً في معدل النمو بلغ (-6.05%) في 2020، بينما كان النمو المسجل في عام 2021 ضعيفاً للغاية ولم يتجاوز (1.56%) بدعم من عودة السياحة وتحسن الصادرات والسياسات التحفيزية، إلا أنه يعد تعافي بطيء نسبياً (Kim & Xu, 2025).

وعلى مستوى المقارنة العامة بين دول عينة البحث، يتبين أن معظم الدول المتقدمة، تمكنت من استعادة مستويات النمو ما قبل الأزمة خلال فترة قصيرة لم تتجاوز عامين، في حين أظهرت الدول الناشئة تبايناً واضحاً بين تعافي سريع وقوي كما في الصين وتركيا، ومسار تعافي أبطأ وأكثر هشاشة كما في ماليزيا وتايلاند.

جدول (3) مسار تعافي النمو الاقتصادي في أزمة كوفيد 19

النمو الاقتصادي					
الدول	سنة قبل الأزمة 2019	سنة الأزمة 2020	سنة بعد الأزمة 2021	سنة التعافي 2021	التحليل
الدول المتقدمة	الولايات المتحدة	2.58	-2.16	6.05	(6.05) 2021
	المملكة المتحدة	1.62	-10.29	8.57	(8.57) 2021
	ألمانيا	0.98	-4.09	3.67	(3.67) 2021
	سنغافورة	1.34	-3.87	9.69	(9.69) 2021
	اليابان	-0.40	-4.14	2.55	(2.55) 2021
الدول الناشئة	الصين	5.95	2.23	8.44	(8.44) 2021
	تركيا	0.81	1.86	11.43	(1.86) 2020
	ماليزيا	4.41	-5.45	3.31	(8.86) 2022
	المكسيك	-0.39	-8.35	6.04	(6.04) 2021
	تايلاند	2.11	-6.05	1.56	(2.46) 2022

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المأخوذة من موقع البنك الدولي كما هو مبين في الملحق (1)

الاستنتاجات:

- 1- من خلال الاستعراض النظري لازمة الرهن العقاري عام 2008 تبين أن انهيار القطاع المالي في الولايات المتحدة انتقل بشكل سريع إلى معظم دول العالم عبر الأسواق المالية الأمر الذي فرض حالة عدم الاستقرار المالي في الكثير من الدول خاصة دول عينة البحث، إذ أن معظم الدول المتقدمة تعرضت لانكماش كبير في عام 2009 (الولايات المتحدة -2.57%، المملكة المتحدة -4.62%، ألمانيا -5.54%، اليابان -5.69%، ما كشف عمق تأثيرها بالأزمة المالية العالمية بسبب ارتباطها الوثيق بالأسواق المالية).
- 2- أن تكرار تعرض الدول للآزمات دفع الحكومات إلى التعاون والتشارك مع البنوك المركزية في إدارة الأزمة عبر حزم الإنقاذ وبرامج التيسير الكمي لتجنب تدهور النظام المالي.
- 3- من خلال المعطيات النظرية للبحث تبين أن أزمة 2008 كشفت عن اختلالات جوهرية في النظام المالي للولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية قبل الأزمة حيث ساهم الاقتراض العقاري ذو المخاطرة العالية والمشتقات المالية المعقدة في ظل ضعف الرقابة من تفاقم حدة الأزمة.
- 4- على الرغم من تمكن العديد من الدول المتقدمة ضمن عينة البحث في استعادة التعافي الاقتصادي بعد أزمة الرهن العقاري في بعد ثلاث سنوات من بداية الأزمة إلا أن التعافي كان بطيئاً وبمستويات متفاوتة، الأمر الذي يفسر ضعف ومحدودية قدرة السياسات المالية والنقدية في تحقيق تعافي مستدام وسريع، باستثناء سنغافورة التي تمكنت من استثمار الأزمة لتحقيق نمو ملحوظ بلغ (14.52%) عام 2020 بعد أن وصل إلى (0.12%) في عام 2009، الأمر الذي يبين دور وأهمية المرونة الاقتصادية وانفتاحها الاقتصادي وما وفرته من بيئة محفزة ومشجعة للاستثمار الأجنبي.
- 5- أن تنوع أشكال التعافي ضمن التحليل الخاص بالبحث يؤكد على مدى أهمية دور كل من الهياكل الاقتصادية والمرونة الاقتصادية والليات إدارة الأزمة ومدى فاعلية السياسات الكلية، حيث تعد هذه الأمور بمثابة مدخلات لعملية التعافي

- الاقتصادي وما تنسم به هذه المدخلات من خصائص ومزايا تترجم الى كفاءة وفاعلية حقيقية مما يجعل النتائج متوافقة وتصبح الحلول مجدية لتحقيق تعافي حقيقي وسريع بيد ان جميع الدول لا تملك هذه المزايا هذا من جهة ومن جهة اخرى ان هذه المدخلات قد لا تتناسب مع جميع الازمات فطبيعة كل ازمة تفرض سياسات وادوات معينة مثل ازمة كوفيد 19 حيث فقدت الكثير من الدول المتقدمة القدرة على مواجهة الازمة بما تمتلكه من مزايا.
- 6- أزمة COVID-19 تميزت بطابع صحي واجتماعي مكبل للاقتصاد، فحوّلت العديد من انكماشات اقتصادية إلى ركود طويل الأمد شكل حرف L، يشير ذلك إلى أن الصدمات الصحية قد تترك أثراً هيكلياً ممتداً، يتجاوز صدمات الأسواق المالية أو صدمات السلع قصيرة المدى.
- 7- تبين من خلال التحليل ان دول متقدمة مثل الولايات المتحدة والمانيا اظهرت تعافي على شكل حرف V في بعض الازمات نتيجة ما تتمتع به من مؤسسات مالية قوية لكنها في ظل ازمة جائحة كوفيد 19 لم تتمكن من الاستمرار في ذات القوة والصمود وتحقيق تعافي سريع على شكل حرف V بل تراجعت الى شكل حرف L متأثرة بالازمة المزوجة لجانب العرض والطلب.
- 8- اظهرت نتائج البحث الخاصة بتحليل سرعة التعافي تبين في قدرة الاقتصادات على التعافي إذ تمكنت تركيا كالاقتصاد ناشئ من تحقيق شكل تعافي على شكل حرف V في ازمته 2008 وكوفيد 19، مما يدل على استفادتها من تجاربها السابقة في ازمته 1987 و1997 الامر الذي يفسر بوجود مرونة اقتصادية عالية ساهمت في التكيف مع السياسة النقدية والمالية ومع تغيرات سوق العمل والاستجابة لمتطلبات المرحلة.
- 9- واجهت الدول التي تعرضت لازمات متكررة مثل اليابان تعافي بطيء على شكل W وU مما يدل ذلك على ان تكرار الازمات وتراكم الصدمات، يتسبب في اضعاف ثقة المستهلكين وقطاع الاعمال والمستثمرين في قدرة السياسات الاقتصادية على التحوط ضد الصدمات والازمات وتحقيق نمو مستدام.
- 10- ان التباين في التعافي الاقتصادي معبراً عنه بأشكال معينة لا يعتمد فقط على قوة الدولة ومستوى تقدمها بل في مدى اهمية ادارة الازمة وما يتم اعتماده من سياسات تحفيزية كذلك اختيار التوقيت الزمني المناسب لبدء اي اصلاحات او تقديم سياسات تحفيزية لدعم القطاعات والأنشطة خاصة فيما يتعلق بسياسات سوق العمل وشبكات الامان الاجتماعي. فماليزيا وتركيا أبديا مرونة أكبر في التعافي مقارنة بالاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين التي تطلبت وقتاً أطول للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة. هذا التباين يعكس الدور الحاسم للهيكل الاقتصادي الداخلي والسياسات الاقتصادية المتبعة في تشكيل مسارات التعافي.

التوصيات:

- 1- من خلال التجارب التي مرت بها دول عينة البحث خلال الازمات المالية والاقتصادية، أصبح من الضروري اعتماد سياسات كلية تنسم بمزيد من المرونة الاقتصادية لتحسين استجابة الأنشطة والقطاعات للتغيرات التي تفرضها الازمات لما لذلك من اهمية في تقصير فترات الركود وتعزيز مسار التعافي الاقتصادي.
- 2- نظراً لتعرض الاقتصادات الى ازمات مالية بشكل متكرر يفضل العمل على احداث توازن بين القدرة الائتمانية وحجم التدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي عبر تعزيز آليات الرقابة على التدفقات المالية لتفادي انتقال العدوى الى الاقتصاد المحلي من جهة ومن جهة اخرى، الحفاظ على المنافع المتحققة من الاستثمارات الاجنبية خلال مدة الازمة، مع توجيه جزء كبير من الاستثمارات نحو أنشطة وقطاعات استراتيجية منها القطاع التكنولوجي والرقمي والطاقة المتجددة لضمان التعافي المستدام.
- 3- تعزيز الجاهزية المؤسسية من خلال رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتطوير آليات التنسيق والتعاون على المستويين المحلي والدولي لتحجيم الازمة والسيطرة عليها من جهة ومن جهة اخرى ترسيخ ثقة المستهلكين والمستثمرين على الأجلين المتوسط والطويل.
- 4- يتوجب على الدول المتقدمة العمل على تقوية وتطوير الطلب المحلي عبر توجيه حزم نقدية ومالية لدعم السوق المحلي وتعزيز الطلب الداخلي على غرار ما اعتمدته بعض الدول الناشئة مثل الصين وتركيا لتخفيف الاعتماد المفرط على السوق الخارجية التي تشهد تأثيراتها في فترة الازمات خاصة فيما يرتبط بسلاسل الامدادات.
- 5- من الضروري أن تعمل دول مثل تايلند وماليزيا والمكسيك على تطوير صناعاتها التحويلية وتعزيز صادراتها ذات القيمة المضافة العالية، بما يقلل من تعرضها للصدمات الخارجية ويزيد من قدرتها على الصمود أمام التقلبات العالمية. فقد أظهرت هذه الدول مرونة متفاوتة في التعافي من الازمات، حيث سجلت ماليزيا تعافياً سريعاً على شكل حرف (V) في معظم الازمات، بينما أظهرت تايلند والمكسيك مسارات متباينة بين التعافي السريع والبطيء، مما يعكس أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- 6- سيكون من الافضل للاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا، اللتين شهدتا تعافياً سريعاً نسبياً على شكل حرف (V) في ازمات 1997 و2008، أن تدعم هذا الاتجاه من خلال بناء سلاسل إمداد عالمية أكثر تنوعاً واستدامة، بما يعزز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.
- 7- أما الصين، التي أظهرت نمطاً مستمراً من التعافي البطيء أو الركود الممتد (L/U) عبر معظم الازمات، يتطلب منها تقليص اعتمادها على الاستثمار الحكومي المباشر، وإتاحة مساحة أوسع للقطاع الخاص ليقود النمو

- الاقتصادي، إلى جانب تعزيز شفافية البيانات الاقتصادية والمالية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في تسريع التعافي بعد الأزمات.
- 8- وفق نتائج التحليل يتطلب من جميع الدول المتقدمة والناشئة ضمن عينة البحث تبني سياسات مالية ونقدية استباقية قبل تفاقم الأزمات، بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل المتأخرة، فالاستجابة المبكرة تساهم في الحد من عمق الانكماش وتسريع وتيرة العودة إلى مسار النمو الاقتصادي لما قبل الأزمة، مما يساعد على تحويل مسار التعافي من نمط (U/L) البطيء إلى نمط (V) السريع.
- 9- لتحويل مسار التعافي من (U/L) إلى (V)، يحتاج صانعو السياسات إلى تحفيز مالي ونقدي مناسبين وفي التوقيت الصحيح. أي يتطلب تبني مقاربات متعددة الأطراف عند وضع السياسات النقدية في أوقات الأزمات.

المصادر:

1. عثمان، عثمان أحمد. (2021). "الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة". مجلة روح القوانين، العدد (94)،
2. الحفنى، سامح احمد زكي. (2017). "إدارة الأزمات" مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (18)، العدد (2)،
3. الخليل، فادي. (2009). "الأزمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 3، العدد 5، اللاذقية، سورية.
4. دليلة وآخرون. (2009). "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري". بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاديات الأوروبية، جامعة بجاية، الجزائر. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي. <https://iefpedia.com/arab/?p=9513>
5. بورزان، آية رياض العبد القادر. (2021). "إدارة الأزمات". الجامعة الافتراضية السورية (SUV). الجمهورية العربية السورية.
6. حمزة، حسن كريم، و الشمري، حسن شاكر. (2010). أسواق الأوراق المالية العربية بعد عام من الأزمة المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (6) العدد (17)، جامعة الكوفة.
7. Abildgren, K., Andersen, A. L., & Thomsen, M. (2011). Real economic consequences of financial crises. *Monetary Review – 3rd Quarter 2011*, Danmarks Nationalbank.
8. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. In P. Aghion & S. N. Durlauf (Eds.), *Handbook of economic growth* (Vol. 1A, pp. 385–472). Elsevier. [https://doi.org/10.1016/S1574-0684\(05\)01006-3](https://doi.org/10.1016/S1574-0684(05)01006-3)
9. Adoni Valmiki, E. K., Yadlapalli, R., & Oroszi, T. (2022). Global impact of Coronavirus Disease 2019 (COVID-19). *Health*, 14(7), 788–809. Scientific Research Publishing. <https://doi.org/10.4236/health.2022.147057>
10. Baily, M. N., & Elliott, D. J. (2009). The US financial and economic crisis: Where does it stand and where do we go from here? Washington, DC: The Brookings Institution, Initiative on Business and Public Policy. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0615_economic_crisis_baily_elliott.pdf
11. Barthélémy, J., Mengus, E., & Plantin, G. (2020). *Public liquidity demand and central bank independence* (Working Paper No. 747). Banque de France. <https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/wp747.pdf> <https://www.nationalbanken.dk/media/eiip2wle/mon3q-p2-2011-real-economis-consequences-of-financial-crises.pdf>
12. Breton, T. R. (2012). The role of education in economic growth: Theory, history, and current returns. SSRN. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2184492>
- Callais, J. T., & Pavlik, J. B. (2023). Does economic freedom lighten the blow? Evidence from the Great Recession in the United States. *Economics of Governance*, 24, 357–398. <https://doi.org/10.1007/s10101-022-00285-4>
13. Cazan, D., & Cucos, A. F. (2013). The economic crisis – Meanings and significations, causes and solutions. *Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati, Fascicle I: Economics and Applied Informatics*, 19(2), PP: (35–42).
14. Cerra, V., Saxena, S. C., & Panizza, U. (2020). *The macroeconomic impact of financial crises: A global perspective*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/01/01/The-Macroeconomic-Impact-of-Financial-Crises-A-Global-Perspective-48986>

15. Challet, D., Solomon, S., & Yaari, G. (2009). The universal shape of economic recession and recovery after a shock. *Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal*, 3(2009-36), 1–24. Kiel Institute for the World Economy (IfW). <https://doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2009-36>
16. Chen, W., Mrkaic, M., and Nabar, M. (2019). The global economic recovery 10 years after the 2008 financial crisis (IMF Working Paper No. WP/19/83). International Monetary Fund.
17. Claessens, S., Kose, M. A., & Terrones, M. E. (2010). The global financial crisis: How similar? How different? How costly? *Journal of Asian Economics*, 21(3), 247–264. <https://doi.org/10.1016/j.asieco.2010.02.002>
- Claessens, S., Kose, M. A., & Terrones, M. E. (2012). How do business and financial cycles interact? *Journal of International Economics*, 87(1), 178–190. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2011.11.008>
18. De La Peña, R., & García, I. (2023). Untangling crises: GFC and COVID-19 through the lens of a DSGE model. *Latin American Journal of Central Banking*, 4, 100091. <https://www.elsevier.com/locate/latcb>
19. Demirbas, E. (2017). Macroeconomic Impact of 2008 Financial Crisis on Countries by Income Groups. *Nile Journal of Business and Economics*, 2(4), pp: 57-69.
20. Demyanyk, Y., & Van Hemert, O. (2008). Understanding the subprime mortgage crisis (Supervisory Policy Analysis Working Paper No. 2007-05). Federal Reserve Bank of St. Louis
21. Dolphin, Tony and Chappell, Laura. (2010). The Effect of the Global Financial Crisis on Emerging and Developing Economies. Institute for Public Policy Research (ippr).
22. Foster, J. B., & Magdoff, F. (2009). The Great Financial Crisis: Causes and Consequences. Monthly Review Press. <https://monthlyreview.org/9781583671849/>
23. Griffith-Jones, S., and Ocampo, J. A. (2009). The financial crisis and its impact on developing countries. working paper, No. 53. International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Brasilia.
24. Hallegatte, S. (2014). Economic resilience: Definition and measurement. Policy Research Working Paper No. 6852. البنك الدولي. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-6852>
25. Hong, K., & Tang, H. C. (2010). *Crises in Asia: Recovery and policy responses* (ADB Working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 48). Asian Development Bank. https://www.stlouisfed.org/-/media/project/frbstl/stlouisfed/files/pdfs/banking/spa_2007_05.pdf
- Ikeda, D., & Kurozumi, T. (2019). Economic resilience and the role of pre-crisis conditions. *Journal of Macroeconomics*, 60, 103–123. <https://doi.org/10.1016/j.jmacro.2018.12.003>
26. International Monetary Fund. (2020). World economic outlook, April 2020: The great lockdown. IMF. <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>
27. Jiang, H., Tang, S., Li, L., Xu, F., & Di, Q. (2022). Re-examining the contagion channels of global financial crises: Evidence from the twelve years since the US subprime crisis. *Research in International Business and Finance*, 60, Article 101617. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2022.101617>
28. Jordà, Ò., Schularick, M., & Taylor, A. M. (2016). *The great mortgaging: Housing finance, crises and business cycles*. *Journal of Monetary Economics*, 76, 1–17. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2015.09.004>
29. Kinoshita, Y. (2012). Foreign direct investment and the crisis: Is this time different? IMF Research Bulletin, 2012(1), 18. International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781475502183.026>
30. Martin, R., & Sunley, P. (2015). On the notion of regional economic resilience: Conceptualization and explanation. *Journal of Economic Geography*, 15(1), 1–42. <https://doi.org/10.1093/jeg/lbu015>
31. Mia, M., Islam, S., & Chowdhury, S. (2025). Post-COVID-19 economic recovery and growth: A comparative study of emerging markets. *GSC Advanced Research and Reviews*, 22(3), 13–24. <https://doi.org/10.30574/gscarr.2025.22.3.0064>
- Narjoko, D., & Hill, H. (2007). Winners and losers during a deep economic crisis: Firm-level evidence from Indonesian manufacturing. *Asian Economic Journal*, 21(4), 343–368. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8381.2007.00263.x>

32. Nassar, M., et al. (2024). *Economic Crisis: Definitions and Dimensions*. Journal of Economic Studies, 45(2), 150-160
33. Nguyen, T. C., and Thuy, T. H. (2025). Pre-crisis conditions and financial crisis duration. SSRN. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3879489>
34. Nteka, N. (2021). Crises analysis and management. Entrepreneurship, 9(1), pp: 64-77. <https://doi.org/10.37708/ep.swu.v9i1.6>
35. Ollivaud, P.; and Turner, D. (2014). The effect of the global financial crisis on OECD potential output. OECD Journal: Economic Studies. Vol. 2014/1. pp: 41-60.
36. Patterson, C. (2015). The Forward Guidance Puzzle. Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, No. 574. https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/staff_reports/sr574.pdf
37. Prusty, S., Anubha, & Gupta, S. (2022). On the road to recovery: The role of post-lockdown stimulus package. FIIB Business Review, 11(2). <https://doi.org/10.1177/23197145211013691>
38. Reggiani, A., de Graaff, T., & Nijkamp, P. (2002). Resilience: An evolutionary approach to spatial economic systems. Networks and Spatial Economics, 2(3), 211–229. <https://doi.org/10.1023/A:1015377515690>
39. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2014). Recovery from financial crises: Evidence from 100 episodes. American Economic Review: Papers & Proceedings, 104(5), 50–55. <https://doi.org/10.1257/aer.104.5.50>
40. Rodrik, D. (1999). Where did all the growth go? External shocks, social conflict, and growth collapses. Journal of Economic Growth, 4(4), 385–412. <https://doi.org/10.1023/A:1009863208706>
41. Rose, A. K. (2004). Economic freedom and the Rose Revolution. U.S. Department of the Treasury.
42. Sharma, D., Bouchaud, J. P., Gualdi, S., Tarzia, M., and Zamponi, F. (2021). V–, U–, L–or W–shaped economic recovery after Covid-19: Insights from an Agent Based Model. PloS one, 16(3).
43. Shelburne, R. C. (2010). The global financial crisis and its impact on trade: the world and the european emerging economies. United Nations Economic Commission for Europe-Discussion Papers Series, 2, 1-3. Geneva, Switzerland.
44. Voutsinas, G. L. (2013). *The transmission channels between financial sector and real economy in light of the current financial crisis: A critical survey of the literature*. Modern Economy, 4(4), 248–256. <https://doi.org/10.4236/me.2013.44028>
45. Wang, X., and Li, M. (2022). Determinants of regional economic resilience to economic crisis: Evidence from Chinese economies. Sustainability, 14(2), 809. <https://doi.org/10.3390/su14020809>
46. Wen Long, L., Rabab, B., & Jamil, M. N. (2025). Government spending, political dynamics, and economic recovery: A cross-national analysis of fiscal resilience. Research in Globalization, 11, 100297. <https://doi.org/10.1016/j.resglo.2025.100297>
47. Wernli, D., Böttcher, L., Vanackere, F., Kaspiarovich, Y., Masood, M., & Levrat, N. (2023). Understanding and governing global systemic crises in the 21st century: A complexity perspective. Global Policy, 14(S1), 1–22. <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13192>
48. **World Bank.** (2022). *World Development Report 2022: Finance for an equitable recovery (Vol. 1 of 2)*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1730-4>
49. Wu, Y. (2008). The role of institutional quality in a currency crisis model (IMF Working Paper No. WP/08/5). International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781451868678.001>
50. Yang, W. (2024). Trends and development of fiscal and monetary policies of G7 countries during the post-pandemic era. *Proceedings of the 2nd International Conference on Economics, Mathematical Finance and Risk Management (EMFRM 2023)*, 24. <https://doi.org/10.54097/bvdfvt33>
51. Yurtsever, Ş. (2011). Investigating the recovery strategies of European Union from the global financial crisis. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 24, 687–695. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.09.132>